جامعة أحمد دراية أدرار - الجزائر
كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم علوم التسيير

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر
ميدان علوم اقتصادية والتسيير وعلوم تجارية
شعبة علوم اللاإقتصادية
التخصص مالية و بنوك

الموضوع:

واقع تسيير مخاطر السيولة في البنوك التجارية

دراسة حالة مجموعة البنك العربي (AB GROUP)

للفترة 2016_2017

إعداد الطالبتين:

- عثماني عائشة
- عراب سمية

إشراف الدكتور

بلال بوجمعة

لجنة المناقشة:

د.عياد ليلى	رئيسا	جامعة أدرار
د.بلال بوجمعة	مشرفا	جامعة أدرار
أ. بن العارية أحمد	مناقشا	جامعة أدرار

الموسم الجامعي: 2016- 2017

الموضوع:

واقع تسيير مخاطر السيولة في البنوك التجارية

دراسة حالة مجموعة البنك العربي (AB GROUP)

للفترة 2016_2017

شكر وعرفان

الحمد لله وكفى والصلاة على الحبيب المصطفى سيدنا ونبينا وحبيبنا محمد صلى الله عليه وسلم

وصدق حبيب الله حين قال :"من لا يشكر الناس لا يشكر الله ومن أسرى إليكم معروفا فكافئوه فإن لم تستطيعوا فادعوا له".

نحمدأولا ودائمً احمدكثيرًا مباركًا على هذه النعمة الطبية والنافعة نعمة العلم والبصيرة ونشكره كثيرا لأنه وفقنا إلى ما نحن عليه الآن

بداية يشرفنا أن نتقدم بجزيل الشكر إلى أستاذنا الفاضل المشرف على هذا العمل الأستاذ " بلال بوجمعة " على مجهوداته الكريمة التي قدمها والثقة التي وضعنا في شخصنا والتي كانت حافزًا لإتمام هذا العمل المتواضع

ونود شكر كل أساتذة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير لجامعة العقيد أحمد دراية بأدرار

كما نتقدم بالشكر الجزيل إلى كل من قدم لنا يد العون من قريب أو من بعيد.

دون أن ننسى كل الزملاء والزميلات لدفعة الإقتصاد تخصص مالية و بنوك 2017.

ونسأل المولى عز وجل أن نكون قد ساهمنا ولو بشيء قليل في إثراء الأبحاث المستقبلية بالمعلومات.

" اللهم علمنا ما ينفعنا ونفعنا بما علمتنا وزدنا علما "

سمية * عائشة

إهداء

الحمد لله الذي وفقنا لهذا و لم نكن لنصل إليه لو لا فضل الله علينا أما بعد

اهداء الى روح ابي الراحل الذي علمني كيف امسك بالقلم و كيف اخط الكلمات بلا ندم

طيب الله ثراك و أسكنك فسيح جناته

إلى من تقف الكلمات عاجزة عن شكرها.....

قلب الحنان الذي لا ينضب.....

أمي الغالية، حفظها الله وشفاها،

إلى إخوتي وأخواتي،

إلى كل الأهل ،

إلى الأخوات اللواتي لم تلدهن أمي ..... صديقاتي المخلصات

إلى من درست وأتممت معهم مشواري الجامعي.....طلبة ماستر مالية و بنوك

إلى كل من يتصفح مذكرتي الآن

إليهم جميعا أهدي بحثي هذا

سحيبة

إهداء

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين

أهدي هذا العمل إلى:

من ربتني وأنارت دربي وأعانتني بالصلوات والدعوات، إلى أغلى إنسان في هذا الوجود أمي الحبيبة، و أبي الغالي

إلى إخوتي و أخواتي

إلى من عمل معي بكد بغية إتمام هذا العمل، إلى صديقاتي ورفيقات دربي

عراب سمية، السلخ لويزة

إلى جميع أساتذة قسم العلوم الإقتصادية

إلى كل طلبة السنة الثانية ماستر،فرع مالية وبنوك دفعة **2017**

هاشمي

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات:

المحتويـــــات		الصفحة
البسملة		
قائمة الجداول		
قائمة الأشكال		
مقدمة		أ - ث
الفصل الأول :عموميات حول البنوك التجارية والسيولة المصرفية.		05
تمهيد.		06
المبحث الأول :ماهية البنوك التجارية.		07
المطلب الأول	تعريف البنوك التجارية وخصائصها.	07
المطلب الثاني	أواع البنوك التجارية و أهدافها.	09
المطلب الثالث	مصادر الأوال في البنوك التّجارية ٍستخداماتها.	11
المبحث الثاني: السيولة في البنوك التجارية.		14
المطلب الأول	مفهوم السيولة في البنوك التجرية و أهميتها.	14
المطلب الثاني	وظائف السيولة ونسبها المالية.	16
المطلب الثالث	العوامل المؤثرة في السيولة ومصادرها.	18
المبحث الثالث: مخاطر السيولة في البنوك التجارية.		21
المطلب الأول	مفهوم مخاطر السيولة في البنوك التجارية.	21
المطلب الثاني	أنواع مخاطِ السيولة في البنوك التجارية و أثارها.	22
المطلب الثالث	صادر و أسباب مخاطر السيولة في البنوك التجارية.	23
خلاصة الفصل.		25
الفصل الثاني: تسيير مخاطر السيولة المصرفية.		26

تمهيد.		27
المبحث الأول: إدارة مخاطر السيولة المصرفية.		28
المطلب الأول	مفهوم إدارة خاطر السيولة و أهميتها.	28
المطلب الثاني	تقنيات ومبادئ إدارة مخاطر السيولة.	30
المطلب الثالث	أدوات إدارة مخاطر السيولة.	31
المبحث الثاني :قواعد الحذر والوقاية من خطر السيولة المصرفية.		34
المطلب الأول	البنك المركزي ودوره في تحديد السيولة.	34
المطلب الثاني	دور لجنة بازل في تسيير المخاطر السيولة.	35
المطلب الثالث	مبادئ الإدارة السليمة ورصد مخاطر السيولة.	39
المبحث الثالث: الآليات المتخذة من طرف إدارة المخاطر السيولة لتغطية المخاطر أو الحد منها.		40
المطلب الأول	قياس مخاطر السيولة .	40
المطلب الثاني	نظام تغطية مخاطر السيولة.	42
المطلب الثالث	ضوابط الحد من مخاطر السيولة.	43
خلاصة الفصل.		46
الفصل الثالث: دراسة حالة مجموعة البنك العربي الأردنيABGROUP.		47
تمهيد.		48
المبحث الأول: تقديم عام لمجموعة البنك العربي الأردني AB group.		49
المطلب الأول	التعريف بمجموعة البنك العربي.	49
المطلب الثاني	الهيكل التنظيمي لمجموعة البنك العربي.	51
المطلب الثالث	أنشطة مجموعة البنك العربي.	54

المبحث الثاني: إدارة مخاطر السيولة في مجموعة البنك العربيAB group .		56
المطلب الأول	السيولة في مجموعة البنك العربي.	56
المطلب الثاني	إدارة مخاطر السيولة في مجموعة البنك العربي.	56
المطلب الثالث	الاستراتيجيات المتخذة من طرف إدارة المخاطر للتحكم في السيولة في مجموعة البنك العربي.	57
المبحث الثالث: دراسة تحليلية لمخاطر السيولة في مجموعة البنك العربي AB group.		59
المطلب الأول	تحليل نسب السيولة في مجموعة البنك العربي	59
المطلب الثاني	التحليل المالي لكشف التدفق النقدي.	62
المطلب الثالث	تحليل معدل كفاية رأس المال.	66
خلاصة الفصل.		68
الخاتمة.		72-70
الملاحق.		
الملخص.		

فهرس الأشكال:

الرقم	العنوان	الصفحة
1-1	مصادر وا ٍستخدمات الأموال.	13
2-1	عناصر إدارة المخاطر.	29
3-3	الهيكل التنظيمي لمجموعة البنك العربي.	52
4-3	المنحنى البياني لنسب السيولة لمجموعة البنك العربي	60
5-3	المنحنى البياني للتدفقات النقدية لمجموعة البنك العربي	64
6-3	المنحنى البياني لنسبة كفاية أس المال لمجموعة البنك العربي	67

فهرس الجداول:

الرقم	العنوان	الصفحة
1-3	جدول أهم فروع مجموعة البنك العربي في العالم.	51
2-3	جدول نسب السيولة في مجموعة البنك العربي.	59
4-3	جدول التحليل المالي للتدفقات النقدية لمجموعة البنك العربي.	63
5-3	جدول مقارن لنسبة كفاية رأس المال لمجموعة البنك العربي للفترة الممتدة من 2008 إلى 2015 تبعا لقاعدة بازل II.	66

قائمة المختصرات

الكلمة بالعربية	الكلمة بالإنجليزية	الرمز بالغة الإنجليزية
نسبة تغطية السيولة	Liquidity coverage ratio	LCR
نسبة التمويل المستقر الصافية	Net stable funding ratio	NSFR
مجموعة البنك العربي	ARAB BANK GROUP	AB GROUP

مقدمة عامة

مقدمة:

يعرف العالم تطورا كبيرا فيما يتعلق بالمجال المالي، بما في ذلك المؤسسات المالية والبنكية، وتعد الهياكل المالية لأي دولة مقياسا لتقدمها أو تأخرها، نظرا لما لها من دور كبير في تنشيط الاقتصاد في جميع المجالات، حيث تلعب البنوك دورا هاما في تنفيذ أهداف ومكونات السياسة المالية للدولة بعناصرها المختلفة، فهي تساهم بشكل جوهري في رفع وتيرة التنمية الاجتماعية والاقتصادية، وهذا بتحقيق أهدافها واستراتيجيتها وبرامجها ضمن إطار البيئة المالية والمصرفية التنافسية، وسعيها لبناء مركز استراتيجي من خلال العمل على تجميع المدخرات وتوجيهها إلى قنوات الاستثمار المختلفة، بالإضافة الى الخدمات العديدة والمتنوعة التي تقدمها.

كما أن البنوك في سعيهاإلى تحقيق أكبر ربح ممكن من مزاولة أنشطتها تتعرض لمخاطر تعيفها في القيام بعملها على أكمل وجه، إذ تعتبر المخاطر المالية من أهم الأنواع التي تعنى باهتمام خاص من قبل الإدارة العليا في البنوك التي تنقسم بدورها إلى ثلاثة أنواع تتمثل في المخاطر الائتمانية، مخاطر السوق، ومخاطر السيولة، إذ أن هده الأخيرة تعتبر من المسائل المعقدة التي تواجه المصارف التجارية بصورة عامة، فارتفاع مستويات السيولة يولد مشكلة انخفاض توظيف الموارد النقدية في هذه المصارف، مما يستدعي البحث عن مجالات استخدام أخرى ليتسنى لها استثمار السيولة الفائضة، في حين تواجه المصارف مشكلة تلبية السحوبات النقدية من قبل المودعين والزبائن في حالة انخفاض السيولة النقدية بها، وهنا تبرز أهمية إدارة مخاطر السيولة

ودورها البالغ الأهمية في التقليل من المخاطر السيولة التي يواجهها البنك عن طريق ابتكار أساليب وتقنيات مالية جديدة لتقليل منها، و التحكم فيها أو التحوط منها.

لأن المتعاملين الاقتصاديين يبحثون عن جهة آمنة و موثوق فيها لإيداع أموالهم والحفاظ عليها واستغلالها عند الحاجة .كما يبحثون عن مصدر يمكنهم من الوفاء بالتزاماتهم ويوفر لهم من الموارد المالية ما يؤمن لهم احتياجاتهم، لذلك فإن الثقة بالبنك أمر بالغ الأهمية، حيث أن نجاحه في تحقيق هدف البقاء والنمو يتوقف بدرجة كبيرة على ثقة الجمهور به، والتي تعتمد بدورها على مقاييس عديدة للسيولة والدقة في أداء الأعمال، وحتى تضمن العمل وفق هذه المقاييس، وذلك لضمان التوزيع المحكم لموارده.

الإشكالية:

ومن خلال ما تطرقنا إليه سابقا سنحاول في بحثنا هدا الاجابة على الاشكالية التالية:

ما هو واقع تسيير مخاطر السيولة في مجموعة بنك العربي ؟

وللإحاطة بالجوانب هذه الدراسة التي تشكل محاور هذا الموضوع يمكن تجزئة الإشكالية الرئيسية إلى تساؤلات التالية:

1-ماهي مخاطر السيولة التي تتعرض لها البنوك التجارية؟

2- هل تعتبر الأساليب والأدوات التي جاءت بها لجنة بازل3 كافية لتجنب مخاطر السيولة في البنوك التجارية ؟

3- هل مجموعة البنك العربي تلتزم بتسيير مخاطر السيولة وفق ما جاء في بازل II؟

فرضيات الدراسة:

1-تختلف أثر مخاطر السيولة التي تتعرض لها البنوك التجارية حسب انخفاض السيولة أو فائض السيولة.

2- تعتبر الأساليب والأدوات التي جاءت بها لجنة بازل3 كافية لتجنب مخاطر السيولة في البنوك التجارية حيث قامت لجنة بازل III باقتراح معايير لإدارة ومراقبة مخاطر السيولة وهي عبارة عن نسبتين للسيولة النسبة الأولى في الأجل القصير والثانية في الأجل المتوسط والطويل كتدبير احترازي.

3- تلتزم مجموعة البنك العربي في تسيير مخاطرها بمعايير التي جاءت في بازل II (معدل كفاية رأس المال).

مجال الدراسة:

الحدود المكانية: تناولت الدراسة مجموعة البنك العربي الأردني AB GROUP.

الحدود الزمانية: البيانات المالية للفترة من2008 إلى 2015.

أهداف الدراسة:

يمكن إيجاز الأهداف المتوخاة من هذا البحث في النقاط التالية:

1- معرفة واقع وتكوين السيولة في البنوك التجارية و توضيح آثارها.

3-عرض مبادئ بازل ومؤشرات وطرق قياس مخاطر السيولة.

5-معرفة مصادر الأموال واستخداماتها في النوك التجارية.

6-إلقاء نظرة عامة حول إدارة السيولة في البنوك التجارية.

أسباب اختيارنا الموضوع: تتمثل أهم أسباب اختيار موضوع تسيير مخاطر السيولة على مستوى البنوك التجارية كالآتي:

-كون الموضوع يدخل ضمن مجال التخصص.

-معرفة الأساليب والأدوات التي تستخدمها البنوك التجارية في إدارة سيولتها.

-قلة الدراسات التي تتناول البنوك التجارية من جانب إدارة مخاطر السيولة واقتصارها على مخاطر الائتمان، ما يثري المكتبة العربية بهذا البحث.

منهج الدراسة:

إن الإجابة على الإشكالية المطروحة والوصول إلى الأهداف المرجوة، يستدعي ضرورة المزج بين منهجين على النحو التالي:

1-المنهج التاريخي: من خلال التطرق إلى نشأة وتطور البنوك التجارية.

2-المنهج الوصفي التحليلي؛وهذا من خلال التطرق للجانب النظري المتعلق بمخاطر السيولة وا إدارتها في البنوك التجارية، بالإضافة إلى تحليل وتفسير نتائج الدراسة التطبيقية التي تستند إلى تجميع وتحليل مختلف النسب المالية لتقييم مخاطر السيولة وقياسها.

صعوبات الدراسة:

صعوبة تطبيق الدراسة الميدانية على البنوك الجزائرية.

قلة المراجع المتعلقة بالموضوع محل الدراسة.

أهمية الدراسة:

-تأتي أهمية البحث من أن مخاطر السيولة هي أحد المواضيع المهمة في المصارف، وشغلها الشاغل في عملها اليومي نتيجة احتكاكها بالزبائن، فقد يخسر المصرف عددا من زبائنه نتيجة عدم توفر السيولة الكافية، أو عدم إمكانية تلبية طلباتهم بالوقت المناسب، وبالعكس من ذلك فقد يحتفظ المصرف بسيولة تفوق حاجته.

-كما تتمثل أهمية الدراسة في التعرف على مخاطر السيولة وواقعها في البنوك التجارية، من حيث مفهومها وطرق حسابها والعوامل المؤثرة فيها والعوامل التي تؤدي لها ومحاولة إبراز بعض الأساليب والإجراءات لمحاولة التصدي لهذا النوع من المخاطر.

الدراسات السابقة:

الدراسة الأولى: حكيم براضية رسالة ماجستير بعنوان التصكيك ودوره في إدارة السيولة بالبنوك الاسلامية سنة 2011 جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف ومن خلال هذه الدراسة تمكن من التوصل إلى أن حسن إدارة السيولة يكمن في الموازنة بين الابقاء على نسبة من السيولة للوفاء بالتزامات المتعاملين واستثمار جزء منها لتحقيق الربحية.

الدراسة الثانية: نصر رمضان أحلاسه، مذكرة ماجيستر بعنوان دور المعلومات المحاسبية والمالية في إدارة مخاطر السيولة، دراسة تطبيقية على البنوك التجارية العاملة في قطاع غزة، تخصص المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية، غزة، 2013، وهدفت الدراسة إلى بيان أهمية الدور الذي تقوم به المعلومات المحاسبية والمالية في إدارة مخاطر السيولة في البنوك التجارية، وتحديد أهم الأدوات المستخدمة في قياس وتقدير مخاطر السيولة.

خطة وهيكل الدراسة: من أجل الإحاطة والإلمام بمختلف جوانب الموضوع، ارتأينا تقسيم البحث إلى مقدمة وثلاث فصول منها فصلين نظريين وفصل تطبيقي، وخاتمة عامة كالتالي:

الفصل الأول: الذي جاء بعنوان عموميات حول البنوك التجارية والسيولة المصرفية ويتناول في المبحث الأول التعرف على البنوك التجارية، أما المبحث الثاني يتمثل في دراسة ماهية السيولة، والمبحث الثالث فسيخصص لمفهوم وأثار مخاطر السيولة في البنوك التجارية.

أما الفصل الثاني: جاء تحت عنوان تسيير مخاطر السيولة ففي المبحث الأول تحدثنا حول ادارة مخاطر السيولة المصرفية، أما المبحث الثاني فيتضمن قواعد الحذر والوقاية من خطر السيولة المصرفية، والثالث يتضمن الآليات المتخذة من طرف إدارة المخاطر السيولة لتغطية المخاطر أو الحد منها.

أما الفصل الثالث: فكان تطبيقا واسقاطا للجانب التطبيقي من خلال دراسة حالة مجموعة البنك العربي فتم تقسيمه إلى ثلاثة مباحث، فالمبحث الأول تم فيه تقديم مجموعة البنك العربي، أما المبحث الثاني فتناولنا فيه إدارة مخاطر السيولة، أما المبحث الثالث فتضمن الاستراتيجيات المتخذة من طرف إدارة المخاطر للتحكم في السيولة في مجموعة البنك العربي. وختمنا البحث بخاتمة عامة تضمنت إختبار الفرضيات ونتائج البحث والتوصيات وأفاق البحث.

الفصل الأول:

عموميات حول البنوك التجارية و السيولة المصرفية

تمهيد:

إن المكانة التي أصبحت تحتلها البنوك التجارية في النظم الاقتصادية جعلت منها عصب الحياة في كافة هذه النظم مهما إختلفت طبيعتها، حيث تلعب البنوك التجارية دورا كبيرا في الاقتصاد الوطني وذلك من خلال حشد المدخرات وتجميعها وإعادة توزيعها على مختلف أوجه النشاط الاقتصادي. الأمر الذي يترتب عليه تأمين السيولة المناسبة، حيث تواجه كل البنوك خلال فترة نشاطها مشاكل سيولة تنجم من طلبات السحب غير المتوقعة للودائع من قبل ملاكها وهو ما يجعل البنك يبحث عن السيولة لتلبية هذه الاحتياجات، ويتطلب التعامل مع هذه الطلبات الكثير من السرعة، مما يمكن أن يؤثر على أنشطتها المختلفة من إقراض أو إستثمار وغيرها وبالتالي على أصول البنك وعلى سلامة أموال المودعين.

وهذا ما سنتطرق له في هذا الفصل حيث تم تقسيمه إلى ثلاث مباحث كما يلي:

المبحث الأول: ماهية البنوك التجارية.

المبحث الثاني: السيولة في البنوك التجارية.

المبحث الثالث: مخاطر السيولة في البنوك التجارية.

المبحث الأول: ماهية البنوك التجارية.

تعد البنوك التجارية من أهم المؤسسات التي تقوم عليها التنمية الاقتصادية، فهي أول وأقدم مصادر التمويل. حيث تمثل الركيزة الأساسية للنظام المصرفي، وذلك من خلال ما تقوم به من أعمال، وما تؤديه من وظائف وخدمات التي تؤدي إلى رفع كفاءة الإقتصاد، وتوفير التمويل الضروري لكل القطاعات للقيام بنشاطها على أكمل وجه.

ولمعرفة ماهية البنوك قسمنا هذا المبحث إلى ثلاث مطالب يتضمن الأول تعريف البنوك التجارية وخصائصها، والثاني أنواع البنوك التجارية وأهدافها، أما الثالث فقد خصصناه لوظائف ومصادر والأموال في البنوك التّجارية إستخداماتها .

المطلب الأول: تعريف البنوك التجارية وخصائصها.

الفرع الأول: نشأة وتطور البنوك الّتجارية.

ترجع نشأة البنوك الّتجارية إلى الفترة الأخيرة من القرون الوسطى، حيث برزت من خلال تطور نشاط الصيارفة الذين كانوا يقبلون الودائع مقابل إيصالات أو شهادات إيداع بمبلغ الوديعة، وتدريجيا لاحظ هؤلاء الصيارفة أن هذه الإيصالات أخذت تلقى قبولا عاما في التداول وفاء لبعض الالتزامات، ومن هنا أخذ البنك بهذا الشكل يدفع فوائد إلى أصحاب الودائع لتشجيع المودعين، وبهذا تطور نشاط البنك في مجال تلقي الودائع مقابل فائدة، وتقديم القروض بناء على هذه الودائع لقاء فائدة أيضا.[1]

وتأسس أول بنك سنة 1517بالبندقية الايطالية، ثم بنك أمستردام عام 1609، ومع بداية القرن 18بدأت تنتشر البنوك، حيث كانت القوانين تقضي بحماية المودعين، ففي حالة الإفلاس يمكن الرجوع إلى الأموال الخاصة لأصحاب هذه البنوك، تلك القوانين وتعديلاتها أدت إلى إنشاء بنوك كشركات مساهمة. فبرزت الحاجة إلى بنوك كبيرة الحجم تستطيع القيام بتمويل هذه الشركات، وقد تم تأسيس عدد من هذه البنوك التي اتسعت أعمالها حتى أقامت لها فروعا في كل مكان، وهكذا نشأت البنوك التجارية بفعل الحاجة لتسهيل المعاملات على أساس الأجل والثقة.[2]

الفرع الثاني: تعريف البنوك التجارية.

أصل كلمة مصرف في اللغة العربية مأخوذ من كلمة الصرف بمعنى بيع النقد بالنقد، أما أصل كلمة بنك يعود أصلها إلى اللغة الايطالية و هي كلمة "BANCO" التي تعني المصطبة التي يجلس عليها الصرافون

[1] أبو عتروس عبد الحق، **الوجيز في البنوك التجارية عمليات تقنيات وتطبيقات**، بدون طبعة، قسنطينة، الجزائر، 2000،ص5.
[2] محمود يونس، عبد النعيم مبارك، **النقود وأعمال البنوك والأسواق المالية**، بدون طبعة، الدار الجامعية، الإبراهيمية، مصر، 2003، ص213.

لتحويل العملة، ثم تطور معناها ليعبر عن المنضدة التي يتم فوقها عد وتداول العملات، ثم أصبحت أخيرا تعبر عن المكان الذي توجد به المنضدة وتجري فيه المتاجرة بالنقود.[1]

*البنك التجاري هو المؤسسة التي تمارس عمليات الائتمان(الإقراض والاقتراض)، حيث يحصل البنك على أموال العملاء فيفتح لهم بها ودائع ويتعهد بتسديد مبالغها عند الطلب أو لأجل كما يقدم قروضا لهم.[2]

*يعتبر البنك التجاري وسيطا ينصب عمله على التعامل بالنقود، يرتكز نشاطه على أسس ومبادئ خاصة، فهو وسيط ملم باستقبال ومنح وا إنشاء وتحويل النقود، وهو يخضع لقواعد ومعايير محددة بتنظيمات وقوانين خاصة، ويستعمل في ممارسة نشاطه منتجات تتمثل في تقنيات التعامل بالنقود.[3]

*نستنتج أن البنك التجاري هو تلك المؤسسة المالية التي تقبل الودائع من طرف الأشخاص أو المؤسسات وتكون تحت تصرف المودع في أي وقت شاء وذلك تبعا للمدة المتفقة عليها.

الفرع الثالث: خصائص البنوك التجارية.

ويمكن تحديد خصائص البنوك التجارية بما يلي:[4]

-إن البنوك التجارية هي العمود الفقري للجهاز المصرفي للدولة بعد البنك المركزي، حيث أن تلقيها للودائع بشتىأنو اعهاوا إعادة توظيفها في أوجه الإستثمار المختلفة وفق شروط الربحية والسيولة والأمان جعلها تتميز عن بقية المؤسسات المالية الأخرى وتنفرد بوظائف عدة نقدية وغير نقدية.

-تتعدد البنوك التجارية وتتنوع بقدر إتساع السوق النقدي والنشاط الاقتصادي وحجم المدخرات، على عكس البنك المركزي الذي يظل وحيدا على رأس الجهاز المصرفي لكل بلد.

-تنفرد البنوك التجارية دون غيرها من المؤسسات المالية والمصرفية الأخرى، بمهمة تلقي الودائع بمختلف أنواعها، وخلق ودائع جديدة من خلال عمليات الإقراض والاستثمار في الأوراق مما يخلق للمدخرين فرصامتنو عة لاستثمار مدخراتهم.

-تتصف البنوك التجارية بتعدد وكثرة متعامليها مقارنة بالمؤسسات المالية الأخرى ويعود ذلك إلى قدم تعاملها بالصكوك والحسابات الجارية.

-تسعى البنوك التجارية إلى تحقيق أقصى ربح ممكن بأقل تكلفة، إلا أنها تختص دون غيرها من المؤسسات المالية الأخرى بإعتمادها على أموال الغير مقارنة برأس مالها.

---

[1] خالد أمين عبد الله، **العمليات المصرفية (الطرق المحاسبية الحديثة)**، الطبعة الثانية، دار وائل للطباعة والنشر، عمان، الأردن، 2000، ص16.

[2] عبد الحميد عبد الفتاح المغربي، **إدارة المنشأت المتخصصة(البنوك، منشأت التأمين، البورصات)**، الطبعة الأولى، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، المنصورة، مصر، 2011، ص19.

[3] عبد الغفار الحنفي، عبد السلام أبو قحف، **إدارة البنوك وتطبيقاتها**، الطبعة الأولى، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2000، ص26.

[4] محمد عبد الخالق، **الإدارة المالية والمصرفية**، الطبعة الأولى، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010، ص57.

المطلب الثاني: أنواع البنوك التجارية وأهدافها

الفرع الأول: أنواع البنوك التجارية

تنقسم البنوك التجارية الى خمسة أنواع وفقا لحجم نشاطها وتعظيمها الإداري وملكيتها: [1]

1-بنوك ذات الفروع: حيث تتم العمليات المصرفية من خلال فروع في مكان واحد(مدينة أو أكثر من مكان، أكثر من مدينة)، وبذلك تتم الرقابة على هذه الفروع من خلال المركز الرئيسي، وتسمى بالبنوك التجارية العامة حيث تقوم بكافة الأعمال التقليدية للبنوك.

2-بنوك السلاسل: نشأة بنوك السلاسل مع نمو كبر حجم الأعمال التي تمولها من أجل تقديم خدماتها إلى مختلف فئات المجتمع، وهذه البنوك تعد نشاطها من خلال فتح سلسلة متكاملة من الفروع، وهي عبارة عن عدة بنوك منفصلة عن بعضها إداريا يشرف عليها مركز رئيسي واحد يتولى رسم السياسات العامة التي تلتزم بها، ولا يوجد هذا النوع إلا في الولايات المتحدة الامريكية.

3-بنوك المجموعات: وهي أشبه بالشركات القابضة التي تتولى إنشاء عدة بنوك أو شركات مالية، فتمتلك معظم رأسمالها وتشرف على سياستها وتقوم بتوجيهها، ولهذا النوع طابع احتكاري، وأصبحت سمة من سمات العصر، وقد انتشرت مثل هذه البنوك في الولايات المتحدة ودول غرب أوروبا.

4-البنوك المحلية: حيث تنشأ لتباشر نشاطها في منطقة جغرافية محددة، وقد تكون مقاطعة أو ولاية أو محافظة أو حتى مدينة، ويعتبر هذا النوع شائع في الولايات المتحدة الامريكية بسبب العرف والقانون والقدرة على مقابلة حاجات العملاء.

5-البنوك الفردية: وهي منشئات صغيرة يملكها أفراد أو شركات أشخاص، ويقتصر عملها في الغالب على منطقة صغيرة، وتتميز عن باقي أنواع البنوك بأنها تقصر توظيف مواردها على أصول بالغة السيولة مثل الأوراق التجارية المخصومة والأوراق المالية.

الفرع الثاني: أهداف البنوك التجارية

تسعى البنوك التجارية إلى تحقيق ثلاثة أهداف رئيسية وهي الربحية والسيولة والأمان: [2]

1- الربحية: إن المعيار الأساسي لمدى كفاءة الإدارة المصرفية هو حجم الأرباح التي تحققها، ويقوم مبدأ الربحية على تعظيم أرباح البنك، ولتعظيم الربح لدى البنك يجب عليه الزيادة في إيراداته، ولا يتحقق ذلك إلا باتساع حجم معاملاته وزيادة نشاطاته، إلا أن هذا الإندفاع نحو تحقيق أعلى معدلات الربحية لا يكون على حساب المخاطر التي يترتب عليها الوقوع في أزمات السيولة.

2- السيولة: تعني السيولة في البنوك التجارية قدرتها على الوفاء بإلتزاماتها المتمثلة في مواجهة طلبات المودعين ومقابلة طلبات الائتمان.

---

[1] محمد سعيد أنور سلطان، **إدارة البنوك**، بدون طبعة، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2005،ص ص 18 19.

[2] سامر جلدة، **البنوك التجارية والتسويق المصرفي**، الطبعة الأولى، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، عمان، 2009،ص19.

3-الأمان(الضمان) : يقصد بالأمان أن تجعل البنوك التجارية نفسها في مستوى أمان مقبول من المخاطر، لأنه إذا حدث أي خلل فإن جمهور المودعين يتأثرون وربما يقومون بسحب ودائعهم.

الفرع الثالث: وظائف البنوك التجارية

من الوظائف التي تقوم بها البنوك التجارية ما هو تقليدي ارتبط بظهورها، ومنها ما ظهر نتيجة تطور العمل البنكي وا ٍتساع نطاق العمليات التي تزاولها البنوك.

أولا: الوظائف التقليدية للبنوك التجارية: تقدم البنوك التجارية ثلاث وظائف تقليدية رئيسية وهي: [1]

1-تلقي أو قبول الودائع: تعتبر هذه الوظيفة من أقدم وأهم الوظائف، حيث تتلقى البنوك التجارية الودائع من جهات وهيئات مختلفة، وتوجد أشكال من الودائع البنكية المعروفة في البنوك التجارية تتمثل في:

1-1الودائع الجارية: هي تلك الودائع التي يستطيع أصحابها سحبها دون سابق إنذار.

1-2ودائع لأجل: تتمثل في مبالغ مالية مودعة لدى البنك لفترة زمنية محددة كشهر أو سنة في مقابل دفع فائدة عليها من قبل البنك، ولا يجوز سحبها قبل تاريخ إستحقاقها.

1-3ودائع بإخطار: هذا النوع من الودائع يتم فيه الاتفاق بين المودع والبنك عند فتح الحساب على مدة بقائها لديه، ولا يجوز سحبها فور إنتهاء المدة إلا بعد إخطار البنك بنية السحب قبل التاريخ المحدد.

1-4ودائع التوفير: وهي تمثل مدخرات يودعها أصحابها لحين الحاجة إليها بدلا من تركها عاطلة في خزائنهم الخاصة، حيث يمكن السحب منها في أي وقت دون و جود قيود على السحب منها.

2-تقديم القروض:يعمل البنك على توظيف موارده في شكل استثمارات متنوعة بمراعاة مبدئي السيولة والربحية، تنقسم القروض الممنوحة إلى(قروض بضمانات مختلفة ،قروض بدون ضمانات).

3-خصم الأوراق التجارية: وهي تمثل أساسا في الكمبيالة، وقد تكون هذه الأوراق قابلة للدفع بعد فترة من الزمن في حين أن المستفيد يحتاج إلى نقود حاضرة لمباشرة أعماله فيتقدم إلى أحد البنوك التجارية فيقوم بخصمها أي قيمتها بعد استنزال الخصم وهو يمثل الفوائد الباقية قبل استحقاقها بالإضافة إلى عمولة يحصلها البنك مقابل قيامه بهذه العملية.

ثانيا: الوظائف الحديثة للبنوك التجارية: هذه الوظائف تكتسي طابعا من التجديد والاستحداث الناشئ عن إقتحامها مجالات جديدة ترى فيها بقاءها ونموها إضافة إلى حصولها على أرباح، من هذه الوظائف نذكر: [2]

1-تحصيل الشيكات: تعمل البنوك على تحصيل الشيكات الواردة إليها من عملائها عن طريق عملية التحويل الداخلي أو التحويل من خلال غرفة المقاصة .

---

[1] سعيد سيف النصر، **دور البنوك التجارية في إستثمار أموال العملاء(دراسة تطبيقية تحليلية)**، بدون طبعة، شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2004. ص68.

[2] سامر جلدة، **البنوك التجارية والتسويق المصرفي**، مرجع سبق ذكره، ص36.

2-التعامل بالأوراق التجارية والمالية: قد تتدخل البنوك التجارية بائعة أو مشترية للأوراق المالية في السوق المالي سواء لحسابها أو لحساب متعامليها، كما يمكن أن تقوم بخصم الأوراق التجارية وتحصيلها لصالح عملائها.

3-تقديم الاستشارات ودراسات الجدوى الاقتصادية لحساب الغير: أصبحت البنوك تشترك في إعداد الدراسات المالية المطلوبة للمتعاملين معها لإنشاء مشاريعهم.

4-شراء وبيع بالعملات الأجنبية: تتم عمليات شراء وبيع العملات الأجنبية وذلك بالأسعار المحددة من قبل البنك المركزي، إذ تقوم البنوك بتحويل مبالغ بحجم محدود ولأغراض معينة كالدراسة والعلاج...إلخ.

5-إصدار البطاقات الائتمانية: تعتبر من أشهر الخدمات البنكية الحديثة التي تقدمها البنوك خاصة في الدول المتقدمة، ويتيح تقديم هذه الخدمة للمستفيدين منها الجمع بين مصادر المدفوعات النقدية.

6-التعامل بالإعتمادات المستندية: ويتم عن طريقها تسهيل عمليات التجارة الخارجية، حيث بموجبها يتم تسوية الإلتزامات فيما بين المستورد والمصدر عن طريق إنتقال مبالغ السلع المستوردة من حساب المستورد في الدخل إلى حساب المصدر في الخارج.

المطلب الثالث: مصادر الأموال في البنوك التجارية واستخداماتها

يقصد بموارد البنوك التجارية واستخداماتها تلك الأموال التي تحصلت عليها هذه البنوك والتي تقوم بتوجيهها واستخدامها في مجالات مختلفة بصيغة قروض واستثمارات مصرفية، وموارد المصارف هي التز امات أو خصوم عليها، وتوجيه الموارد المصرفية يمثل إستخداما لها وهذه الاستخدامات هي أصول أو موجودات للمصارف:

الفرع الأول: مصادر أموال البنوك التجارية

أولا: الموارد الذاتية(الداخلية): وهي تلك الموارد المالية التي يكون مصدرها داخلي من مجموع موارد البنك، وتشمل:[1]

1)رأس المال المدفوع: ويتكون من الأموال التي دفعها أصحاب البنك التجاري لتكوين رأس المال الاسمي للبنك، وهو بمثابة حساب مدين للمؤسسين ومع ذلك فهو يعتبر مؤشرا لمتانة المركز المالي للمصرف.

2)الإحتياطات: هي نسبة من الأرباح تضاف إلى رأس المال ونميز بين نوعين من الاحتياطات:

*الاحتياطي الإجباري (القانوني): وهو نسبة مئوية يقتطعها المصرف كل عام من صافي أرباحه بشكل إجباري وذلك بحكم القانون الذي يصدره البنك المركزي.

*الاحتياطي الاختياري(الخاص): يحدده مجلس إدارة البنك، وهو نسبة من الأرباح السنوية، ويحتفظ به لتدعيمالمر كز المالي أو لمواجهة خسارة غير متوقعة.

[1] أبوعتروس عبد الحق، **الوجيز في البنوك التجارية عمليات تقنيات وتطبيقات** ، مرجع سبق ذكره، ص ص 6،7.

3)الأرباح غير الموزعة: عادة ما يترتب عن نشاط البنك أرباح في نهاية السنة، لا يقوم بتوزيعها كلها بل جزء منها والباقي يضاف إلى رأس مال البنك.

ثانيا: الموارد غير الذاتية (الخارجية): وهي الموارد التي يكون مصدرها من خارج البنك التجاري، وتشمل أساسا: [1]

1)الودائع: وهي من أهم موارد البنوك التجارية، وتتكون من المبالغ التي يودعها العملاء في الحسابات الجارية، وحسابات الودائع التي يحصل منها البنك على فوائد وحسابات التوفير.

2)القروض: فقد يحتاج البنك التجاري في ظروف معينة إلى سيولة، مما يضطره إلى اللجوء للإقتراض لمواجهة مثل هذه الظروف.

الفرع الثاني: إستخدامات أموال البنوك التجارية

وهي كما يلي: [2]

1)الأرصدة النقدية الحاضرة: وتمثل النقود الحاضرة التي يحتفظ بها البنك في خزائنه، والتي تتخذ أساسا شكل الأوراق النقدية القانونية والنقود المساعدة، وما يكون في حيازته من عملات أجنبية.

2)الحوالات المخصومة: وتعني كل ورقة قابلة للخصم لدى البنك التجاري، وهي نوعان:

*أذونات الخزينة: وهي عبارة عن دين قصير الاجل تصدره الدولة، وتقوم البنوك التجارية بشرائها للاحتفاظ بها حتى يحين موعد استردادها.

*الأوراق التجارية: وتشمل الكمبيالة والسند الإذني تقبل البنوك التجارية بخصمها للعملاء.

3)أوراقمالية وا إستثمارات: بغية تحقيق الأرباح تلجأ البنوك التجارية إلى استثمار جزء من مواردها في شراء السندات الحكومية أو الأوراق المالية الأخرى.

4)القروض والسلفيات: تستخدم البنوك التجارية جزء لا يستهان به من الودائع في عمليات الإقراض والسلفيات قصيرة والمتوسطة الأجل بصفة أساسية ، ولكن في الحدود التي لا تؤثر على سيولة البنك.

[1] غالب الرفاعي، عبد الحفيظ بلعربي، **إقتصاديات النقود والبنوك**، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2002، ص53.
[2] سعيد سيف النصر، **دور البنوك في إستثمار أموال العملاء(دراسة تطبيقية تحليلية)**، مرجع سبق ذكره، ص39.

الشكل رقم(1):مصادر وا إستخدامات الأموال في البنوك التجارية

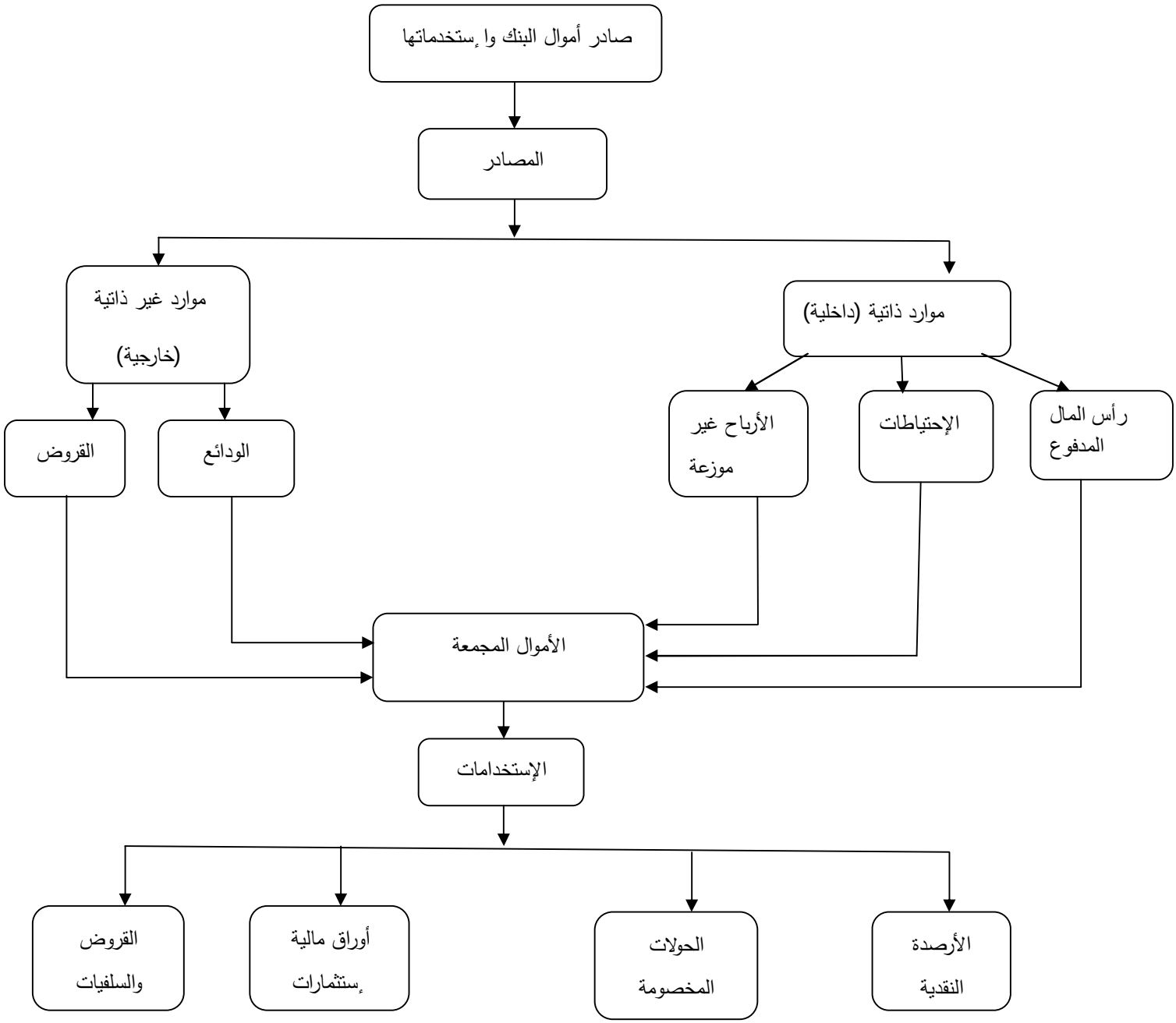

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على:

أبو عتروس عبد الحق، مرجع سبق ذكره ص، ص، 6،7.

غالب الرفاعي، عبد الحفيظ بلعربي، مرجع سبق ذكره، ص53.

سعيد سيف النصر، مرجع سابق، ص 39.

المبحث الثاني: ماهية السيولة في البنوك التجارية

يستخدم مصطلح السيولة في كل المؤسسات الإقتصادية أي النقدية والأموال الجاهزة في خزينة المؤسسة والموجهة لأداء الالتزامات قصيرة الأجل، وكما هو معلوم يتمثل نشاط البنوك التجارية في الوساطة البنكية، أي تحويل الخصوم المستحقة على المدى البعيد إلى أصول غير سائلة على المدى البعيد، وبعبارة أخرى تجميع الودائع وتقديمها في شكل قروض طويلة الأجل، وذلك بغية تحقيق أقصى ربح ممكن، مع ضمان قدر ملائم من السيولة بما يحافظ على بقاء البنك واستمرار نشاطه. ومن هذا المنطلق، فإن هذا المبحث يتناول:

مفهوم السيولة في البنوك التجارية وأهميتها، العوامل المؤثرة في السيولة ومصادرها، وظائف السيولة ونسبها المالية.

المطلب الأول: مفهوم السيولة في البنوك التجارية وأهميتها

الفرع الأول: مفهوم السيولة

السيولة في معناها المطلق تعني النقدية، أما في معناها الفني فتعني قابلية الأصل للتحول إلى نقدية بسرعة وبدون خسائر.[1]

-فالسيولة هي عبارة عن قدرة البنك على مقابلة التزاماته بشكل فوري و ذلك من خلال تحويل أي أصل من الأصول إلى نقد سائل وبسرعة وبدون خسارة في القيمة، حيث تستخدم هذه النقدية في تلبية طلبات المودعين للسحب من ودائعهم، وتقديم الائتمان في شكل قروض وسلفيات لخدمة المجتمع.[2]

-ويعرف أخرون السيولة بأنها: احتفاظ المصرف بجزء من أصوله في شكل سائل بدرجات متفاوتة، وذلك لمواجهة الزيادة في سحب الودائعو السحب من الاعتمادات المفتوحة للعملاء، بحيث يتمكن المصرف في ذات الوقت من استغلال ودائعه بما يحقق له أكبر ربح ممكن، مع احتفاظه بنقود كافية تمكنه من مقابلة طلبات السحب دون أدنى تأخير، ومن غير أن ينجم عن ذلك ارتباط في الأعمال.[3]

ومن هنا فإن مفهوم السيولة يقسم إلى:[4]

مفهوم كمي: ويعبر عنه بكمية الموجودات التي يمكن تحويلها إلى نقد في وقت ما للإيفاء بالالتزامات المستحقة والمترتبة على المصرف ودون تأخير.

مفهوم نقدي: ويعبر عنه بكمية الموجودات القابلة للتحويل السريع إلى نقد،مضافاً إليها الأموال التي يتم الحصول عليها نتيجة تسديد إلتزامات العملاء، أو من خلال الحصول على ودائع جديدة.

---

[1] محمود يونس، عبد النعيم مبارك، **النقود وأعمال البنوك والأسواق المالية**، مرجع سبق ذكره، ص187.

[2] عبد الغفار الحنفي، عبد السلام أبو قحف، **إدارة البنوك وتطبيقاتها**، مرجع سبق ذكره، ص94.

[3] أحلام بوعبدلي، حمزة عمي سعيد، **دعم تسيير مخاطر السيولة المصرفية في ظل إسهامات إتفاقية بازل الثالثة**، مجلة الواحات للبحوث والدراسات الرؤى اقتصادية، جامعة غرداية، الجزائر، المجلد7، العدد2، 2014،ص102.

[4] بوضياف جهاد، **إدارة مخاطر السيولة في البنوك الإسلامية-دراسة حالة بنك البركة الجزائري**، مذكرة لنيل شهادة الماستر غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2014-2015،ص45.

وللسيولة ثلاثة أبعاد: [1]

الوقت: وهو السرعة التي يمكن من خلالها تحويل الموجود إلى نقد؛

المخاطرة: هي إحتمالية هبوط قيمة ذلك الموجود أو إحتمالية تقصير أو إهمال المصدر أو المنتج؛

التكلفة: هي التضحيات المالية والتضحيات الأخرى التي لا بد من وجودها في عملية تنفيذ ذلك التغيير؛

الفرع الثاني: أهمية السيولة المصرفية

تعتبر السيولة ذات أهمية، خاصة للمصارف لاسيما بالمقارنة مع الوحدات الغير مالية، فالمصارف تحتاج إلى السيولة لمواجهة إحتياجات عملائها إلى الأموال، هذا ويواجه العملاء إحتياجاتهم للسيولة إما من خلال سحب ودائعهم لدى المصارف، أو من خلال الاقتراض منها. وحيث أن مثل هذه الاحتياجات مستمرة، لذا يجب أن تكون المصارف مستعدة دائما لمواجهة مثل هذه المتطلبات، لأن مثل هذا الاستعداد يعطيها الإيجابيات الأتية: [2]

1-تمثل السيولة عنصر الأمان والحماية وتبعد مخاطر عدم الدفع ومن ثم الإفلاس.

2- الظهور في السوق المالي الحساس تجاه المخاطر بمظهر المأمون القادر على الوفاء بالتزاماته؛

3- تعزيز ثقة كل من المودعين والمقترضين، والتأكيد على إمكانية الاستجابة لمتطلباتهم كلما ظهرت؛

4- المرونة في الخيار حيث توفر السيولة إمكانية البحث عن الاستثمار الأفضل؛

5- يعطي مؤشرا إيجابيا للسوق المالية والمحللين والمودعين والإدارة؛

6- تأكيد القدرة على الوفاء بالالتزامات والتعهدات؛

7-تجنب البيع الجبري لبعض الأصول وما قد تجلبه من سلبيات؛

8-تجنب اللجوء إلى الاقتراض من البنك المركزي؛

9-تجنب البنك البحث عن مصادر تمويل عالية الكلفة؛

الفرع الثالث: مكونات السيولة

يمكن تصنيف مكونات السيولة حسب سرعة توفيرها إلى مكونين هما:

1-السيولة النقدية (الحاضرة): هي عبارة عن نقود حاضرة لدى البنك وتحت تصرف وتشمل ما يلي: [3]

1-1النقود بالعملة المحلية والعملات الاجنبية: هي عبارة عن الاموال الموجودة في خزائن البنك، في صورة نقد سائل عن عملات رسمية ومساعدة، محلية وأجنبية.

1-2الودائع لدى البنك المركزي والبنوك الأخرى: حيث يلتزم البنك وفقا لقوانين المنظمة بالإحتفاظ لدى البنك المركزي بأموال سائلة في شكل إحتياطي للحفاظ على حقوق المودعين، حيث يمكن عن طريق نسبة الاحتياطي التي يحددها البنك المركزي التأثير في حجم الائتمان، بالإضافة إلى أن البنك يحتفظ

[1] محمد سعيد أنور سلطان، **إدارة البنوك**، مرجع سبق ذكره، ص 29.
[2] وجدى حامد حجازي، **تخطيط وإدارة السيولة النقدية**، دار التعليم الجامعي للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر، 2010، ص189.
[3] سامر جلدة، **البنوك التجارية والتسويق المصرفي**، مرجع سبق ذكره، ص ص92،91.

ببعض ودائعه في شكل ودائع قصيرة الأجل لدى البنوك الأخرى، وبذلك يلجأ البنك إلى هذه الأرصدة في حالة الحاجة إليها، حيث يمكن تحويلها إلى البنك المركزي والحصول على المقابل النقدي.

1-3الشيكات تحت التحصيل: وهي عبارة عن شيكات مقدمة من عملائه لتحصيلها وا إضافة قيمتها إلى حسابات العملاء بالبنك، حيث تحدد البنوك نسبة من هذه الشيكات لتدخل تحت نطاق السيولة، وبذلك لا يؤخذ في الحسبان الشيكات التي يحتمل رفضها لسبب أو لأخر.

2-السيولة الشبه نقدية: تتكون هذه السيولة في هذه الحالة من الأصول التي يمكن تصفيتها، أي بيعها أو رهنها مثل: أذونات الخزينة، الكمبيالات المخصوصة وكذلك الأوراق المالية (الأسهم و السندات)، وتسمى بالأصول الاستثمارية لخدمة السيولة، فهي تتميز بقصر أجال الاستحقاق وكذا إمكانية التصريف السريع سواء بالبيع أو الرهن، حيث أنه كلما كانت هذه الاستثمارات الحكومية أو المضمونة من الحكومة كلما كانت أسهل في التصرف فيها.[1]

المطلب الثاني: وظائف السيولة ونسبها المالية.

الفرع الأول: وظائف السيولة.

إن وظائف السيولة تنحصر في خمسة وظائف هي:[2]

1)الوظيفة الأولى: وتعرف بعنصر الثقة، أي إتباع البنك لسياسة هجومية في إدارة خصومه من خلال الاتجاه نحو المؤسسات ذات الجدارة المالية (كفاية رأس المال، أرباح مستقرة، سيولة توفر الضمانات المقدمة) وهي كلها عناصر تعمل على تحديد درجة الثقة التي يمنحها البنك للمؤسسة المقترضة.

2)الوظيفة الثانية: وتتمثل في الجزء المكمل للعلاقة بين البنك والعميل، فالبنوك التجارية تمنح الائتمان وتوفر السيولة لعملائها، ومن ثم فهي تقوم بدور حيوي في عمليات صنع القرار داخل تلك المؤسسات، ومن ثم تتحدد تلك العلاقة في ضوء توفير البنك للاحتياجات المالية للعملاء.

3)الوظيفة الثالثة: تمكين البنك من تجنب عملية البيع غير المربحة لأصوله بحثا عن توفير الأموال اللازمة، فيجب بيع الأصول في الوقت المناسب بالسعر المناسب بما يحقق للبنك ربحا ويجنبه الخسارة.

4)الوظيفة الرابعة: وترتكز على معقولية الأسعار كمظهر من مظاهر تحديد إدارة سيولة البنك، وذلك من خلال البنوك ذات الميزانية العمومية القوية التي تمتلك القدرة على توفير الأموال اللازمة لتلبية الاحتياجات المالية للمودعين والمقترضين في الأوقات الحرجة(ذات الخطورة العالية).

5)الوظيفة الخامسة: وتتمثل في كيفية إستخدام البنك لعملية الاقتراض من الجهات الحكومية كوسيلة أخيرة لمواجهة أزمات السيولة، ويتم ذلك بسعر الإقراض والخصم والذي يكون أقل من أسعار الإقراض بالسوق، إن هذا النوع من الاقتراض يؤدي إلى تواجد الإشراف الحكومي بالبنك أو تقليل الثقة به بالسوق.

[1] توماس ماير، جيمس دوسينيري، روبرت ألبير، **النقود والبنوك والاقتصاد**، دار المريخ للنشر، الرياض، السعودية، 1996، ص46.
[2] وجدى حامد حجازي، **تخطيط وإدارة السيولة النقدية**، مرجع سبق ذكره، ص198.

الفرع الثاني: نسب السيولة المصرفية

تعتمد المؤسسات المالية، ومنها البنوك التجارية على عدد من النسب المالية لمعرفة كفاية السيولة النقدية فيها هذه النسب تختص بقياس مدى قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته قصيرة الأجل في مواعيد إستحقاقها دون أي تأخير قد يعرض المصرفللخطر، وا ن من أهم المؤشرات المالية(النسب)المستخدمة في هذا المجال هي:

1)نسبة الرصيد النقدي: تشير هذه النسبة إلى مدى قدرة الأرصدة النقدية التي يمتلكها المصرف، على الوفاء بالالتزامات المالية المترتبة على ذمة المصرف والواجبة التسديد في مواعيدها المحددة، وتستخرج وفق المعادلة التالية: [1]

$$\text{نسبة الرصيد النقدي} = \frac{\text{رصيد البنك لدى البنك المركزي + النقدية لدى البنك}}{\text{الودائع بالعملة المحلية + الالتزامات الأخرى}} * 100$$

وتبين المعادلة أعلاه إلى أنه كلّما زادت نسبة الرصيد النقدي، زادت مقدرة المصرف على تأدية إلتزاماته المالية في مواعيدهاالمتفق عليها، أي أن ّ هناك علاقة طردية بين نسبة الرصيد النقدي والسيولة.

أما نسبتي الإحتياطي القانوني السيولة القانونية فهي كالتالي:[2]

2)نسبة الاحتياطي القانوني: هو ذلك الاحتياطي الذي تحتفظ به البنوك التجارية لدى البنك المركزي، وعادة يشكل نسبة معينة من إجمالي الودائع لدى البنك التجاري، هذه النسبة تحدد بموجب القانون وبشكل إلزامي من قبل السلطات النقدية المتمثلة في البنك المركزي. وتستخرج وفق المعادلة التالية:

$$\text{نسبه الاحتياطي القانوني} = \frac{\text{الأرصدة النقدية المودعة لدى البنك المركزي}}{\text{إجمالي الودائع + شيكات و حوالات و + الأرصدة المستحقة + مبالغ مقترضة خطابات دور ية مستحقة الدفع للبنوك من البنك المركزي}} * 100$$

3)نسبة السيولة القانونية: يراقب البنك هذه النسبة أربع مرات في الشهر، مقابل نسبة تحددها سلطة النقد، حيث تمثل هذه النسبة مقياساً لمدى قدرة الاحتياطيات الأولية والاحتياطيات الثانوية على الوفاء بالالتزامات المالية المستحقة على المصرف في جميع ظروف وحالات المصرف، فكلما زادت هذه النسبة كان ذلك أفضل ومصدر أمان للإدارة، وتستخرج هذه النسبةوفقً ا للمعادلة التالية:

[1] أبو عتروس عبد الحق، **الوجيز في البنوك التجارية(عمليات تقنيات وتطبيقات)**، مرجع سبق ذكره، ص14.
[2] عبد الغفار الحنفي، عبد السلام أبو قحف، **إدارة البنوك وتطبيقاتها**، مرجع سبق ذكره، ص، ص96، 97.

نسبة السيولة القانونية= (نقدية و ذهب + الأرصدة البنك لدى البنك المركزي + أوراق تجارية و أوراق مالية وا إستثمارات + أذونات الخزينة) / (إجمالي الودائع بالعملة المحلية + المبالغ المقترضة من البنك المركزي + مستحقات شيكات و خطابات دورية مستحقة + حوالات إعتمادات) *100

4) نسبة التوظيف: تشير هذه النسبة إلى مدى استخدام المصرف للودائع وما في حكمها لتلبية حاجات الزبائن من القروض والسلف، وكلما ارتفعت هذه النسبة دل ذلك على مقدرة المصرف على تلبية القروض الجديدة، وهي في ذات الوقت تشير إلى إنخفاض كفاية المصرف على الوفاء بالتزاماته المالية تجاه المودعين، أي إنها تظهر إنخفاض السيولة، لذلك ينبغي على المصرف أخذ الحيطة والحذر اتجاه طلبات القروض الجديدة حتى لا يكون في وضع غير قادر على تأدية التزاماته المالية مع الآخرين.

وتستخرج وفق المعادلة التالية:[1]

نسبة التوظيف= (القروض والسلف) / (الودائع وما في حكمها) *100

ويلاحظ من مؤشرات ونسب السيولة أعلاه أن ناتج هذه النسب ترتبط جميعها بعلاقة طردية مع السيولة، بإستثناء نسبة التوظيف، فإنها ترتبط بعلاقة عكسية مع السيولة.

المطلب الثالث: العوامل المؤثرة في السيولة ومصادرها

الفرع الأول: العوامل المؤثرة في السيولة.

تعتمد نسبة السيولة المتوفرة على عدة عوامل أبرزها:[2]

أولا)طبيعة الموارد في البنك واستخدامات الأموالدي ّه وتواريخ استحقاقها.

ثانيا)مدى تقلب الودائع: إذ أن نسبة كبيرة من الودائع المسحوبة من بنك ما تذهب إلى الإيداع في بنك أخر، كما أن عملية سحب هذه الودائع من البنك تعد خسارة تحدث نتيجة التصفية لتغطيه حركات السحب، وكذلك ضياع عائد استثماري كان ناتجا عن تشغيل هذه الودائع.

ثالثا)الحالة الإقتصادية السائدة: فإذا كان الوضع الاقتصادي إنكماشي تزداد درجة السيولة المحتفظ بها في البنوك تخوفا من عدم إمكانية السداد، كما أن الطلب على النقود سيقل، أما إذا كان الاقتصاد في حالة رواج فإن الطلب سيزداد والبنوك ستقوم بالتمويل وبالتالي تتناقص درجة السيولة في حدود السلامة المالية التي تحددها ظروف كل بنك على حدى.

[1] وجدى حامد حجازي، **تخطيط وإدارة السيولة النقدية**، مرجع سبق ذكره، ص199.
[2] مرجع سابق، ص192.

رابعا)الوعي المصرفي لدى الجمهور: هناك علاقة عكسية بين الوعي المصرفي والسيولة ففي البلدان المتخلفة تكون درجة الوعي المصرفي منخفضة حيث تفضل أن ترى أموالها بين يديها باستمرار وعدم قيامها باستخدام الصكوك أو أدوات الوفاء المختلفة، أما في البلدان المتقدمة نلاحظ أن التعامل يزداد بالنسبة للصكوك وأدوات الوفاء المختلفة، وبطاقات الائتمان على حساب النقد وهذا ما يزيد من خلق الائتمان، أي أنه كلما زاد الوعي المصرفي انخفضت نسبة السيولة.

خامسا) أما ميزة الضمان:[1]

إن هذه الميزة ترتبط بصورة مباشرة بالسيولة لذلك فإنها تتناسب تناسبا طرديا حيث أنه كلما زادت نسبة السيولة فإن المودعين والمتعاملين الأخرين تزداد ثقتهم بذلك المصرف عندما يرون السيولة مرتفعة، لكن هذه السيولة سوف تفوت فرص لاستثمارية كثيرة من الودائع وعدم تحقيق عوائد مثلى، ونلاحظ بالمقابل أن انخفاض درجة الضمان تزيد من فرص الاستثمار بسبب ارتفاع درجة المخاطر وتحقيق عوائد مثلى لذلك نرى أن الإدارة السليمة للمصرف تسعى دائما لإيجاد نوع من أنواع الودائع حيث نرى أن الودائع لأجل وتحت إشعار تكون أكثر ضمان تختلف أيضا باختلاف الجهات المودعة فتكون ودائع الدوائر الحكومية ولرسمية أكثر ضمانا من ودائع الافراد، أما رأس المال كذلك يعتبر العنصر الأكثر ضمانا في المصارف التجارية بالرغم من أنه لا يمثل إلا نسبة قليلة من النشاط أمام الودائع الجمهور، مع هذا فإن المودعين يعتبرون أن رأس المال هو بمثابة ضمان أمان لهم في حالة تعثر المصرف أو تعرضه إلى حالة الإفلاس.

الفرع الثاني: مصادر السيولة.

يمكن أن تحصل البنوك التجارية على السيولة إما من خلال تصفية بعض أصولها، أو من خلال ترتيب التزامات عليها، حيث يعتمد البنك في توفير السيولة المطلوبة لممارسة نشاطه على عدة مصادر أهمها: [2]

أولا)الأصول السائلة(سهلة البيع): تتمثل في أدوات السوق النقد والأصول قصيرة الأجل التي بلغت أجلها، وتتميز هذه الأصول بإرتفاع الطلب عليها في السوق وثبات معدلات الفائدة عليها، مما يجعلها مصدر سيولة مهم. ويمكن للبنك أن يدرج ضمن قائمة الأصول القابلة للبيع كل أصل يكون الطلب عليه في السوق مرتفعا لاسيما سندات الخزينة التي تشكل عموما مصدرا للسيولة.

[1] صادق راشد الشمري، **إدارة المصارف(الواقع والتطبيقات العملية)**، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009،ص ص374،373.

[2] محمد سعيد أنور سلطان، **إدارة البنوك**، مرجع سبق ذكره، ص37.

ثانيا)خطوط القرض ما بين البنوك ومن البنك المركزي**:** إن الاقتراض من البنوك التجارية فيما بينها، أو من البنك المركز يسمح للبنك بتوفير الأموال الضرورية لضمان السيولة، فيمكن إعادة تمويل البنك من البنك المركزي كملجأ أخير للإقراض، إلا أن ذلك من شأنه أن يؤد إلى تقليل الثقة به وتضييق نطاق الإشراف به، كما يمكن توفير السيولة من خلال الاقتراض من البنوك الأجنبية، وهي ما تعرف بقروض الدعم، يتم التعاقد عليها لسد الاحتياجات التمويلية للبنك بالعملة الصعبة.

ثالثا)الأصول شبه السائلة: وهي الأصول التي سيحين تاريخ تحصيلها وتحويلها إلى سيولة فورية قريبا، وتتمثل أساسا في[1]:

*أدوات سوق النقد مثل سندات الخزينة وشهادات الإيداع التي سيحين تاريخ تحصيلها؛

*محفظة القروض، وذلك سواء من خلال تحصيلها كلية أو تحصيل أغلبيتها أو من خلال تحصيل الفوائد المستحقة عليها؛

رابعا)قابلية الاقتراض: إن قابلية البنك على الاقتراض وقدرته على رفع مستوى أمواله يتوقف على حجمه وملاءته، ويتم تقييم مستوى الملاءة من طرف المستثمرين من خلال تقييم مستوى وكثافة المداخيل، تحليل نوعية الأصول ودرجة كفاءة المسيرين، فضلا عن تحديد معدل خسارة القروض وأهمية رأس المال. وبالتالي

فإن البنك الذي يتمتع بملاءة جيدة سيكون له إقبالا غير محدود على السوق النقد، حيث أن رأس المال هو المحدد الوحيد لقروضه.

[1] صلاح الدين حسن السيسي، **الرقابة على البنوك ومنظمات الأعمال (تقييم أداء البنوك والمخاطر المصرفية الإلكترونية)**، الطبعة الأولى، دار الكتاب الحديث، القاهرة، مصر، 2010،ص246.

المبحث الثالث: مخاطر السيولة في البنوك التجارية

يعتبر خطر السيولة من المخاطر الكبرى التي تواجه النشاط المصرفي أو الوساطة البنكية، فهو عبارة عن النتيجة الطبيعية لعدم توافق أجال التحويل بين الاستخدامات والموارد، ومنه فإن الأمر هنا لا يتعلق بتفادي هذا الخطر بقدر ما يتعلق بإمكانية تحديده وتقييمه، حيث تتعرض البنوك من حين إلى أخر إلى سحوبات مفاجئة من قبل المودعين والزبائن لأسباب خاصة بهم. ولذلك فإن إدارة المصرف تقع تحت ضغط عدم توفر السيولة، ولابد للبنوك أن تحتاط لمثل هذه السحوبات، إما بالاحتفاظ بمبلغ إحتياطي بشكل نقد في خزائنها أو ودائع البنوك أو مؤسسات أخرى أو الاحتفاظ بموجودات عالية السيولة التي يمكن تحويلها بسرعة إلى نقد.

وسنحاول التعرض لماهية مخاطر السيولة، وذلك من خلال تقسيم هذا المبحث إلى:

مفهوم مخاطر السيولة في البنوك التجارية، مصادر وأسباب مخاطر السيولة في البنوك التجارية، أنواع مخاطر السيولة في البنوك التجارية وأثارها.

المطلب الأول: مفهوم مخاطر السيولة في البنوك التجارية

تواجه البنوك من خلال أنشطتها المختلفة في قبول الودائع ومنح القروض والسلفيات والإستثمارات المالية أنواع مختلفة من المخاطر المالية.

الفرع الأول: تعريف مخاطر السيولة.

*تنشأ مخاطر السيولة عن عدم قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته في الأجل القصير بدون تحقيق خسائر ملموسة، أو عدم القدرة على توظيف الأموال بشكل مناسب. وتظهر مخاطر السيولة في حالة قصور التدفقات النقدية الداخلة للبنك عن مقابلة التدفقات النقدية الخارجة.[1]

*لقد تعددت التعريفات التي أعطيت لمخاطر السيولة، فهناك من يرى بأن مخاطر السيولة تنتج عن عدم قدرة البنك على مواجهة الإلتزامات المالية(سحب الودائع، طلبات القروض)في مواعيد استحقاقها، وذلك بدون حدوث أية خسارة أو تكاليف غير معقولة يتحملها البنك في سبيل تنفيذ تلك الالتزامات المالية بعبارة أخرى، مخاطر السيولة هي إحتمال عدم قدرة البنك على الإيفاء بالتزاماته عند استحقاقها بسب عدم قدرته على توفير التمويل اللازم أو الأصول السائلة.[2]

[1] خالد وهيب الراوي، **إدارة المخاطر المالية**، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، 2009، ص192.
[2] مهند حنا نقولا عيسى، **إدارة مخاطر المحافظ الائتمانية**، الطبعة الأولى، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010،ص78.

*وجاء تعريف مخاطر السيولة ضمن المعيار المحاسبي الأول (32) بأنها مخاطر التمويل وهي دالة للصعوبة التي يحتمل أن يتعرض لها عند تدبير الأموال من أجل الوفاء بالإلتزامات، وقد تنتج من عدم القدرة على بيع أصل ما بقيمته العادلة.[1]

المطلب الثاني: أنواع مخاطر السيولة في البنوك التجارية وأثارها

الفرع الأول: أنواع مخاطر السيولة في البنوك التجارية

يمكن تحديدها أنواع مخاطر السيولة فيما يلي:[2]

أولا)مخاطر السيولة التمويلية: تنشأ مخاطر السيولة التمويلية عندما يكون البنك غير قادر على مقابلة التدفقات النقدية المتوقعة وغير المتوقعة، سواء الحالية أو المستقبلية بكفاءة وبدون أن يؤثر ذلك على العمليات اليومية أو الوضع المالي للبنك بشكل عام.

ثانيا)مخاطر السيولة السوقية: تنشأ هذه المخاطر عندما يتعذر على البنك بيع أو رهن أحد أصوله، فأحيانا قد يكون من الصعب على البنك أن يتصرف في بعض الأصول التي بحوزته سواء عن طريق البيع أو الرهن حسب أسعار السوق السائدة وذلك لصعوبة تسييلها، وإذا اضطر البنك في هذه الحالة فإنها قد تترتب خسائر لا يرغب البنك بتحملها.

ثالثا) مخاطر السيولة العرضية: تنشأ هذه المخاطر نتيجة لعمليات السحب المفاجئ التي قد يتعرض لها المصرف من ودائع العملاء أو السحوبات المفاجئة من الحسابات التي تتمتع بتسهيلات ائتمانية والتي تمنح لبعض العملاء.

الفرع الثاني: الأثار المختلفة لمخاطر السيولة في البنوك

يمكن أن تترك مشكلة السيولة أثارا قد تنعكس على البنك إما إيجابا أو سلبا في حالة نقص السيولة أو في حالة وجود فائض، حيث يعتبر كل من الفائض النقدي أو العجز في السيولة غير مرغوب فيهما لأنهما يسببان جملة من الآثار المتتالية التي تؤدي في النهاية إلى نقص العائد على الأموال المستثمرة من ناحية وإلى نقص المنافع الإجتماعية والإقتصادية التي يقدمها البنك من ناحية أخرى، وفيما يلي توضيح ذلك:[3]

أولا: أثار انخفاض السيولة النقدية في البنوك

يقصد بانخفاض السيولة النقدية في البنوك ذلك العجز النقدي الذي يمكن أن يحصل في رصيد النقدية الفعلي عن الرصيد الواجب الاحتفاظ به، أي زيادة التدفقات النقدية الخارجية أو انخفاض التدفقات النقدية الداخلة أو كلاهما معا، حيث يؤدي ذلك إلى:[4]

---

[1] عبد الرزاق الشحادة، **محاسبة المنشأة المالية (البنوك التجارية)**، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن،1998، ص32.

[2] طارق عبد العال حماد، **تقييم أداء البنوك التجارية(تحليل العائد والمخاطرة)**، الدار الجامعية، طبع، نشر، توزيع، الإسكندرية، مصر،2003، ص72.

[3] صلاح الدين حسن، **تحليل وإدارة وحوكمة المخاطر المصرفية الإلكترونية**، سبق ذكره، ص34.

[4] عبد الحميد الشواربي، محمد عبد الحميد الشواربي، **إدارة المخاطر الائتمانية**، مرجع سبق ذكره، ص338.

- ✓ الإساءة إلى سمعة البنك فعندما يشاع أن البنك يعانى من نقص فى السيولة، فإن ذلك يؤثر على استمرار نشاطه.
- ✓ يؤثر انخفاض مستوى السيولة على قرارات إدارة البنك، وبالتالي التراجع في نشاط هذه الأخيرة ، حيث يقوم البنك بتمويل التنمية الاجتماعية والاقتصادية.
- ✓ تؤدي نقص السيولة أيضا إلى اضطرار البنك إلى التصرف في بيع أصول متداولة بثمن منخفض، مما يؤدي إلى حدوث خسارة أو ضياع ربح كان من الممكن أن يتحقق في ظل الظروف العادية.
- ✓ ضياع فرص استثمارية كبيرة أمام البنوك كان من الممكن الاستفادة منها لو كان لديه أصولا سائلة، ولاسيما في المشروعات الإستثمارية قصيرة الأجل.

ثانيا: أثار فائض السيولة النقدية في البنوك

يقصد بالفائض في السيولة النقدية لدى البنك زيادة رصيد النقدية الفعلي عن رصيد النقدية الواجب الاحتفاظ به، أي زيادة التدفقات النقدية الداخلية(الودائع بشكل أساسي)أو نقص التدفقات النقدية الخارجة أو كلاهما معا، وينشأ عن ذلك الفائض سلسلة من الأثار التي يمكن تلخيصها فيما يلي: [1]

- ✓ قد يسبب فائض السيولة إساءة إلى سمعة البنك، فقد يفهم ذلك بأنه نقص في كفاءة إدارته نتيجة عدم قدرته على استثمار هذا الفائض.
- ✓ يؤدي فائض السيولة إلى تعطيل الأصول بدون استثمار من جهةوا إلى انخفاض الربحية وقصور في مجال التنمية الإقتصادية والإجتماعية التي كان من الممكن حدوثها لو أن هذه الأموال كانت قد استثمرت إستثمارا نافعا.
- ✓ تتأثر الأصول النقدية الزائدة عن الحاجة وغير المستثمرة بالانخفاض في قيمتها بسبب التضخم النقدي وهذا بدوره يؤثر على الربحية وعلى القيمة الحقيقية لرأس المال.

المطلب الثالث: أسباب مخاطر السيولة في البنوك التجارية

الفرع الأول: قد تأتي مخاطر السيولة من مصادر وأسباب مختلفة نتيجة لعوامل داخلية وخارجية أهمها:

أولا: تظهر مخاطر السيولة في حالة قصور التدفقات النقدية الداخلة للمصرف مقابل التدفقات النقدية الخارجة، ويمكن القول أن مخاطر السيولة قد تعود لعدد من المبررات بشكل عام والتي تترك تأثيرها على السيولة المصرفية بشكل عام يمكن أن نذكر منها:[2]

- ✓ ضعف تخطيط السيولة بلبنك، مما يؤدي الى عدم التناسق بين الأصول والالتزامات من حيث أجال الاستحقاق، أي عدم المواءمة الصحيحة بين تواريخ سيولة الأصول واستحقاق الخصوم.

[1] صلاح الدين حسن، **تحليل و إدارة وحوكمة المخاطر المصرفية الإلكترونية**، مرجع سبق ذكره، ص31.
[2] عبد الحميد الشواربي، محمد عبد الحميد الشواربي، **إدارة المخاطر الائتمانية**، منشأة المعارف، الإسكندرية، مصر، 2009، ص321.

- ✓ سوء توزيع الأصول على الإستعمالات ذات درجات متفاوتة، مما يؤدي الى صعوبة التحويل لأرصدة سائلة.
- ✓ الإستمرار غير المدروس في تخفيض معدلات الفوائد.
- ✓سوء الإدارة لر أس المال العامل.
- ✓ تجاوز مصروفات غير مخططة وينشأ ذلك من خلال الاستخدام المتزايد للمواد والفعالية غير الكافية في تحميل الأصول الثابتة والأجور غير المخططة.
- ✓ صعوبات في تحقيق المبيعات بسب عدم تحقيق مستوى الجودة المطلوب للمنتجات وبالتالي تدني الأسعار والإيرادات.
- ✓ في جانب الالتزامات، بمعنى عند إزدياد طلبات سحب المودعين بسحب إيداعاتهم فوراً وبشكل مفاجئ، وهو الأمر الذي يتطلب من البنك توفير أموال إضافية من خلال الاقتراض من الغير أو بيع بعض الأصول لمقابلة عمليات السحب المفاجئ.
- ✓ وفي جانب الأصول على سبيل المثال عند مواجهة صعوبات في بيع الأصول لمقابلة التدفقات النقدية الخارجة، حيث خدمة خطابات الاعتماد والضمان التي تتم خارج الميزانية والتي بمجرد قيام العميل بالاقتراض بموجبها تتحول لقروض فعلية تظهر بالميزانية، فتنشأ مخاطر السيولة والتي تتسبب في دفع البنك للبيع القهري لأصوله بقيمة أقل من قيمتها الواجبة لتوفير السيولة.
- ✓ قد تنشأ مخاطر السيولة لعوامل خارج الميزانية كأن يتم السحب بصورة أكبر من المقدر من الحدود الائتمانية مما يتطلب من البنك أن يقترض أموال إضافية.

ثانيا: أو بسب عوامل خارجية كالركود الاقتصاد والأزمات الحادة التي تنشد في أسواق رأس المال، أو التقلبات الموسمية التي يتعرض لها الانتاج الوطني، أو تراجع مفاجئ لإيرادات الدولة، وما يتبعه من تعثر بعض المشروعات وعدم قدرتها على سداد التزاماتها للبنوك الدائنة في مواعيد استحقاقها. [1]

[1] صلاح الدين حسن، **تحليل و إدارة و حوكمة المخاطر المصرفية الإلكترونية**، الطبعة الأولى، دار الكتاب الحديث، القاهرة، مصر،2010،ص24.

خلاصة الفصل:

نستخلص من دراستنا لهذا الفصل أن البنك هو مؤسسة مالية تقوم بحفظ ودائع الافراد وتقديمها على شكل قروض مختلفة الاشكال والآجال، والسيولة تعتبر من أبرز اهتماماتها وبما أن معظم المصارف في العالم تحتفظ بحد أدنى من متطلبات السيولة لمقابلة طلبات أصحاب الودائع والقروض أو مقابلة التزامات البك في مواعيد إستحقاقها دون تأخير، حتى وا إن لم يكن هناك متطلبات قانونية للسيولة فإن أي بنك لابد وأن يحتفظ بنقديته في الخزينة لمقابلة التدفقات النقدية الخارجة، ولابد له من إتخاذ الاجراءات اللازمة لتحويل هذه الأصول إلى خزائن النقدية. ويتم التعبير عن موقف سيولة البنك من خلال تحليل مصادر واستخدامات الأموال، والذي من شأنه أن يعطي صورة شاملة عن وضع السيولة بالبنك.

ومما سبق يمكن لنا أن نستنتج أن مخاطر السيولة ليست فقط هي الناتجة عن نقص السيولة كما هو متعارف عليه، وا إنما فائض السيولة قد يكون من أهم المشاكل والتحديات التي تواجه البنك بسبب إنعكاسه على ربحية البنك لعدم قدرته على توظيف كامل الأموال المتوفرة لديه، خاصة في ظل محيط إقتصادي يشهد تغيرات سريعة، فتكون البنوك التجارية ملزمة على إدارة سيولتها بشكل فعال وتحديد كل العوامل المؤثرة والمسببة لمخاطر السيولة قصد تجنبها ومعالجتها.

الفصل الثاني: تسيير مخاطر السيولة المصرفية

تمهيد:

تعتبر إدارة مخاطر السيولة من المهام الصعبة التي تواجه إدارات البنوك لأسباب متعددة، منها عدم التأكد من التدفقات النقدية المستقبلية للخارج لتغطية الالتزامات التي قد تعتمد على أحداث خارجية ليس للبنك سيطرة عليها والصعوبة في التنبؤ بالمستقبل خاصة في ظروف الأزمات الاقتصادية وسرعة تفاقم مشاكل السيولة عند بدء حدث معين يستدل منه بوجود مشكلة السيولة في البنك، كما أن هناك نقطة زمنية عادة ما يكون معالجة وضع السيولة بعد هذه النقطة مستحيلا، الأمر الذي قد يؤدي إلى إفلاس البنك، ولذلك على هذا الأخير استخدام وسائل لتقييم المخاطر والتنبؤ بها قبل حدوثها، لأخذ الاحتياطات اللازمة لتجنبها والتخفيف من حدتها، ومن خلال ما سبق فقد تم التطرق في هذا الفصل إلى كيفية تسيير مخاطر السيولة في البنوك التجارية، وذلك من خلال تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث وهي كالتالي:

المبحث الاول: إدارة مخاطر السيولة المصرفية.

المبحث الثاني: قواعد الحذر والوقاية من خطر السيولة المصرفية.

المبحث الثالث: الآليات المتخذة لتغطية مخاطر السيولة أو الحد منها.

المبحث الأول: إدارة مخاطر السيولة المصرفية

إن النشاط المصرفي يواجه مخاطر عديدة لا يمكن تجاهلها، ولكن يمكن الحد منها من خلال تشخيص أسبابها و معالجتها، و من هذه المخاطر مخاطر السيولة، التي تتمثل بعدم القدرة البتك على سداد الالتزامات المالية عند استحقاقها، وتعتبر عملية تقويم الأداءالمصر في ذات أهميه قصوى في قياس مخاطر السيولة المصرفية بهدف اكتشاف نقاط القوة و الضعف، والتحري عن أسبابها ومعالجتها ويتم ذلك من خلال إدارة مخاطر السيولة، حيث سنتطرق من خلال هذا المبحث إلى: مفهوم إدارة مخاطر السيولة وأهميتها، تقنيات ومبادئ إدارة مخاطر السيولة، أدوات إدارة مخاطر السيولة.

المطلب الأول: مفهوم إدارة مخاطر السيولة و أهميتها

أولا-مفهوم إدارة مخاطر السيولة: [1]

عرفتها لجنة بازل على أنها قدرة البنك على تمويل الزيادة في الموجودات والوفاء بالالتزامات في مواعيدها وبتكلفة معقولة، كما تعني الملائمة بين الاحتياطات المالية في الأجل المتوسط والقصير، وبين التوظيف في الاصول المختلفة، مما يستلزم دراسة طبيعة الودائع في البنك ونمطها من ناحية تكلفة الحصول عليها والعائد المتحقق من استخدام هذه الودائع في التوظيفات الأخرى ومدى كفاية هذا العائد لمقابلة تكلفة الودائع من ناحية، وتحقيق فائض للتوزيع من ناحية أخرى، بمعنى أن توفير السيولة في البنوك يجب أن يكون في إطار حدود معينة تأخذ في حسبان المخاطر وربحية البنك لأن عدم استثمار تلك الودائع سيؤدي إلى تدهور ربحية البنك ومن ثم يكون عرضة لمخاطر حقيقية للإفلاس.

كما أن إدارة البنك عند إدارتها للسيولة تهدف إلى الاستجابة للقوانين والقواعد ولقرارات الصادرة فيما يتعلق بالحدود الدنيا لنسبة الاحتياطي والسيولة حتى لا تقع على البنك عقوبات البنك المركزي بالإضافة إلى إشباع حاجات الاقراض خاصة الاحتياجات الموسمية ومواجهة الظروف الطارئة.

ثانيا - وتتطلب الادارة الفعالة لمخاطر السيولة ما يلي:

*تطبيق نظم معلومات إدارية ومالية تعكس تطورات أوضاع السيولة؛

*المحافظة على مستوي كاف من الموجودات السائلة؛

*وجود قاعدة تمويل متنوعة من حيث مصادر الأموال و أجال استحقاقها؛

*الادارة الجيدة للموجودات والالتزامات بما في ذلك الترتيبات التي تقع خارج الميزانية؛

[1] أحلام بوعبدلي، عائشة طبي، **إدارة مخاطر السيولة في البنوك الإسلامية و البنوك التقليدية**، دراسة مقارنة لعينة من البنوك العاملة في قطر للفترة 2011-2014، مجلة الرؤى اقتصادية، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، الجزائر، العدد8، جوان2015، ص108ص109.

ثالثا- عناصر إدارة المخاطر المصرفية.

تتم عملية إدارة المخاطر المصرفية من خلال تضافر مجموعة من العناصر يمكن تجسيدها من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم- 2- عناصر إدارة المخاطر:

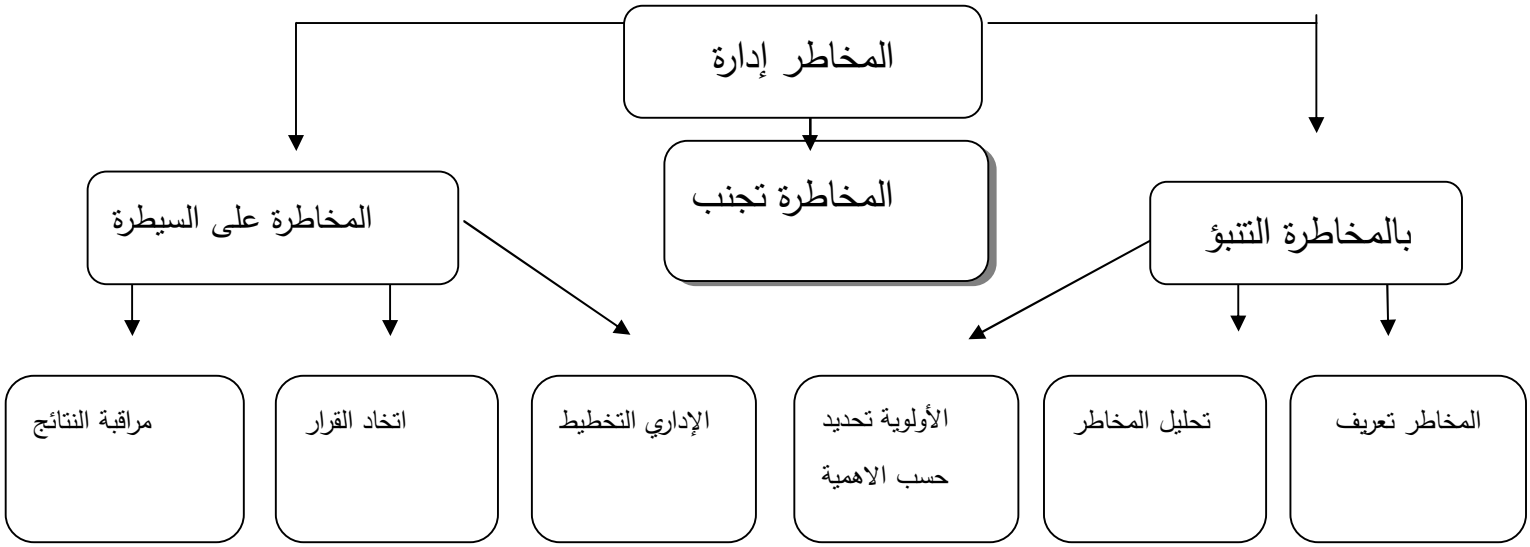

-المصدر: حياة نجار، إدارة المخاطر المصرفية وفق اتفاقية بازل، دراسة واقع البنوك التجارية العمومية الجزائرية، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس1، سطيف،2013-2014،ص6

- نلاحظ من الشكل أعلاه، أن الحديث عن إدارة المخاطر لا يشمل فقط تعريف المخاطر وتحليلها بل يتعداها إلى التخطيط الدقيق لها واتخاذ القرار المناسب مع مراقبة النتائج .وبالتالي فإن عملية إدارة المخاطر تتضمن عدة مراحل أساسية نوجزها فيما يلي[1]:

-تحديد و تعريف الخطر؛

-قياس و تقويم المخاطر؛

-التحليلو اتخاذ القرار وتخطيط الترتيبات؛

[1] حياة نجار، مرجع سابق، ص66.

-الإدارة العملية للمخاطر؛

-مراقبة المخاطر؛

-إعداد التقارير بالمخاطر؛

رابعا- أهميتها

تكتسي إدارة السيولة البنكية أهمية كبيرة، حيث أن الفشل في المحافظة على سيولة الميزانية ممكن أن يؤدي إلى فشل البنك كمؤسسة مالية، إذ أن إدارة مخاطر السيولة البنكية تتوقف بشكل أو بآخر على إدارة السيولة بالبنك في المدى القصير والمتوسط أو الطويل أي على إدارة أصوله وخصومه، مما يسمح بقياس وتسيير الاحتياجات التمويلية الصافية، تحديد إمكانيات ومتطلبات الولوج إلى السوق، فضلا عن التخطيط للحالات الطارئة. [1]

المطلب الثاني: تقنيات ومبادئ إدارة مخاطر السيولة

إن تقنيات إدارة مخاطر السيولة هي في الأصل مستوحاة من المبادئ العامة التي تضمنتها توصيات لجنة بازل، حيث لا تخرج في مجملها عن المحاور الأساسية التالية: [2]

1- تنويع الموارد: كما هو الحال بالنسبة للقروض، يجب على البنك أن يعمل على تنويع مصادر التمويل, فلا يجب التركيز على مودع أو مجموعة محدودة من العملاء كحصة هامة في مجموع ودائعه، وذلك تفاديا لضعف قوة تفاوض البنك وما يترتب عليه من شح في مصادر التمويل وتراجع مستوى توظيفاته المالية .

2-الوضعية المالية السليمة: إن المؤشر الرئيسي لضمان تفادي أزمة السيولة، والمقياس الوحيد الذي ظل مقبولا على المدى البعيد، هو ضرورة تمتع البنك بوضعية ماليةصلبة وا إدارة سليمة وبذلك مردودية معقولة واتصال مالي ملائم (الإفصاح المالي) كفيل بتوليد ودعم الثقة لدى المودعين والمستثمرين.

3-إعداد سيناريوهاتالطوار ئ: إن التخطيط للحالات الطارئةوإ عداد السيناريوهات المختلفة لمواجهة هذه الأزمات من شأنه أن يقف عند نتائج مختلف الفرضيات الممكنة، وعلى ضوء نتائج هذه السيناريوهات تتخذ الإدارة العامة القرارات المناسبة لمواجهة على الأقل النتائج المعقولة .

[1] حياة نجار، **إدارة المخاطر المصرفية وفق اتفاقية بازل، دراسة واقع البنوك التجارية العمومية الجزائرية**، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس1، سطيف،2013-2014، ص170.

[2] نفس المرجع، ص ص 172-173.

4-إعداد خطة استعجالية: أي البحث عن الحلول الملائمة لتفاد الآثار السلبية اللازمة علما أن الحلول يمكن استنباطها من سيناريوهات الأزمة التي تم إعدادها سابقا، فعلى سبيل المثال من الحلول الممكنة والأكثر استعمالا نجد باختصار.

(خطوط القرضstand-by - الشراء المغلق للسندات - شراء السيولة -التوريق- التخطيط لتسيير وضعيات الأزمة)

5- وضع حدود للتحويل: إن تحويل الودائع الجارية إلى قروض طويلة الأجل هو النشاط الرئيسي للبنوك التجارية، إلا أن عملية التحويل هاته يجب أن تكون محدودة وتخضع لرقابة محكمة من طرف الإدارة العليا، وذلك تفاديا للفجوات التي يمكن أن تحدثبين فترات التحصيل و أجال السحب وعليه، يجب على الإدارة العليا للبنك وضع حدود مدروسة لهذه الفجوات.

6- المعامل القانوني للسيولة: أصبح معامل السيولة يشكل أحد أهم معايير التسيير، حيث وكما نصت عليه اتفاقية لجنة بازل للرقابة المصرفية يجب أن يكون في حدود100%، إن الغرض من احترام هذا المعامل من طرف مؤسسات القرض هو جعل هذه الأخيرة قادرة على مواجهة طلبات السحب من طرف المودعين دون خسائر أو تكاليف عالية.[1]

المطلب الثالث: أدوات إدارة مخاطر السيولة.

فيما يلي أهم الأدوات المتبعة في إدارة السيولة المصرفية.

-يقوم البنك باللجوء إلى البنك المركزي في حالتين: [2]

أ) في حالة العجز.

✓ يتم اللجوء إلى البنك المركزي في حالة العجز في السيولة بإحدى الطرق التالية:

-استدعاء الاحتياطي في الفائض من البنك المركزي.

-يقوم البنك بسحب جزء من الاحتياطي الفائض لديه الذي يكون مودعا لدى البنك المركزي، حيث أن الاحتياطي النقدي المودع لدى الأخير ينقسم إلى:

*احتياطي نقدي قانوني ويمثل نسبة من الودائع يحددها البنك المركزي، وتسمى بالاحتياطي الإلزامي، وما يزيد عن هذا المبلغ فإنه يسمى بالاحتياطي الفائض، والذي يستطيع البنك استدعائه أو المطالبة به عند الحاجة وخاصة أنه لا يدر فائدة.

[1] حياة نجار، مرجع سابق،ص173.

[2] حكيم براضية، **التصكيك ودوره في إدارة السيولة بالبنوك الاسلامية**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص محاسبة ومالية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف ،2010-2011، ص25 .

*توفير الائتمان القصير الأجل يتم اللجوء إلى البنك المركزي باعتباره المقرض الأخير، ويتم ذلك إما في صورة إعادة خصم الأوراق التجارية التي توجد في محافظ البنوك التقليدية، أو الاقتراض بضمان تلك الأوراق.

ب) في حالة الفائض.

قد يفكر البنك في إضافة الفائض إلى رصيده لدى البنك المركزي، و إن هذا الأخير لا يدفع فوائد على هذا الرصيد حتى ولو زاد عن الاحتياطي القانوني، فإن البنك قد يلجأ إلى هذا الإجراء لتعويض نقص في الاحتياطي القانوني عن فترة سابقة، أو يلجأ إليه تحسبا لعجز نقدي مرتقب في فترة لاحقة، كذلك يلجأ البنك إلى هذا الإجراء على أمل استخدام هذا الفائض في إقراض بنوك أخرى تعاني من نقص في الاحتياطي القانوني.

-و هناك أدوات أخرى متبعة في إدارة مخاطر السيولة وهي متمثلة فيما يلي:[1]

✓ الاقتراض من المؤسسات المالية.

ظهرت خلال الستينيات من القرن العشرين مراكز مالية في دول مختلفة تحتفظ بودائع ضخمة بالعملات الرئيسية، وهي ما عرفت بسوق الدولار الأوروبية للإشارة إلى الدولارات الأمريكية التي تحتفظ بها بنوك خارج الولايات المتحدة وعلى الأخص البنوك الأوروبية، ولم يعد الأمر قاصرا على الدولار، إذ أصبح هناك سوق للعملات الأوروبية موازيا لسوق الدولار الأوروبي، يمكن أن تلجا إليه البنوك وغيرها من المؤسسات المالية بهدف الاقتراض، وتتسم القروض التي تقدمها بضخامة قيمتها وقصر تاريخ استحقاقها.

✓ الاقتراض من الاسواق المالية.

قد تلجأ البنوك الى الاقتراض من سوق رأس المال عن طريق إصدار سندات بلا ضمان تطرح للاكتتاب العام وتباع للمستثمرين لتوفير السيولة لدعم طاقاتها الاستثمارية، وطرح السندات للبيع يعني إقراض طويل الأجل.

[1] حكيم براضية، **التصكيك ودوره في إدارة السيولة بالبنوك الاسلامية**، مرجع سابق،ص26وص27.

✓ التوريق المصرفي.

يقصد به تحويل الأصول المالية الغير سائلة والمتمثلة أساسا في القروض المصرفية إلى أوراق مالية قابلة للتداول في أسواق المال، بهدف التقليل من مخاطر العجز عن الوفاء بهذه الديون وضمان التدفق المستمر للسيولة النقدية للبنك.

✓ اتفاقية إعادة الشراء.

هي عقد بين طرفين للبيع ومن ثم إعادة الشراء لأدوات مالية غالبا ما تكون أذونات خزانة ولذلك فهي تعتبر اقتراضا قصير الأجل باستخدام أذونات الخزانة كضمان.

✓ تخفيض أو زيادة حجم الاستثمار في القروض.

يقصد بذلك قيام البنك بمواجهة العجز في التدفقات النقدية عن طريق تصفية محفظة القروض وذلك ببيع جزء منها إلى طرف أخر(فرد، شركة، بنك أخر...الخ)غير أن هذا الإجراء من شأنه أن يعرض البنك لخسائر رأسمالية، إذ سيباع القرض بقيمة أقل من قٌيمته المبينة في العقد، والتي سبق أن قدمها البنك للزبون، أما في حالة وجود فائض فيمكن للبنك استخدامه في تمويل قرض جديد، ويكون هذا الإجراء ملائما فقط إذا كان العجز أو الفائض لفترة طويلة.

✓ بيع أو شراء الأوراق المالية.

عادة ما يحتفظ البنك بأوراق مالية قصيرة الأجل بدافع الحيطة، وعندما يواجه سحوبات نقدية غير متوقعة، فإنه يلجأ الى بيع جزء من هذه الأوراق واستخدام حصيلتها في تغطية تلك السحوبات،وا إذا لم يكفي الاحتياطي الثانوي، قد يلجأ البنك الى تصفية جزء من محفظة أوراقه المالية، وهو إجراء غير مرغوب فيه. أما في حالة الفائض فيمكن للبنك استثماره في شراء أوراق تجارية ومالية التي هي إضافة إلى أنها تحقق عائدا للبنك فإنها تدعم احتياطاته الأولية.[1]

.

[1] نصر رمضان حلاسه، **دور المعلومات المحاسبية والمالية في إدارة مخاطر السيولة**، رسالة استكمال متطلبات الحصول على درجة الماجستير في المحاسبة والتمويل، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة،2013، ص56.

المبحث الثاني: قواعد الحذر والوقاية من خطر السيولة المصرفية

عقب حدوث الأزمة المالية العالمية والتي كان السبب فيها النقص الشديد للسيولة جاءت اتفاقية بازل لترفع الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال وتأتي بجملة من المبادئ، كما أنه للبنك المركزي دور كبير في الحفاظ على نسبة السيولة، وذلك لتحقيق درجة أكبر من التناسب بين رأس المال البنك وأصوله الخطرة، حيث أظهرت الأزمة المالية الأخيرة الأهمية التي ينبغي أن تعنى بها إدارة السيولة، نظرا لضغوطات الناتجة عن نقص السيولة خلال الأزمة، ومن هذا سنتطرق في هذا المبحث من خلال أهم القواعد والإجراءات الخاصة لتفادي هذه المخاطر:

البنك المركزي ودوره في تحديد السيولة، دور لجنة بازل في تسيير المخاطر السيولة، مبادئ الإدارة السليمة ورصد مخاطر السيولة.

المطلب الأول: البنك المركزي ودوره في تحديد السيولة.

تظهر القوة الأساسية للسلطة النقدية الممثلة بالبنك المركزي في قدرتها على زيادة أو إنقاص حجم النقود لدى الجهاز المصرفي، والنقود المتداولة في المجتمع، وذلك عن طريق الاعتماد على مختلف الأدوات والوسائل والأساليب الفنية المختلفة للسياسة النقدية التي تعتمد على عدد من الاجراءات والأساليب الفنية المتبعة في الرقابة على الائتمان والنقود وهي تختلفقو ةأو ضعفاً باختلاف الإجراء أو الأسلوب واختلاف الواقع الاقتصادي والنقدي التي تقوم بعلاجه، ومن أهم أنواع الرقابة التي تقوم بها المصارف المركزية:[1]

1 -الرقابة الوقائية: تهدف الرقابة الوقائية إلى تقليص المخاطر التي تتعرض لها المصارف إلى حد أدنى ممكن ومن أهم وسائلها لتحقيق هذا الهدف ما يلي

-الحد من المنافسة الهدامة بين المصارف؛

- وضع حدود دنيا لكفاية رأس المال؛

- المحافظة على نسب معقولة من السيولة؛

-تجنب مخاطر فروق أسعار الفائدة الناجمة عن عدم التوازن في مواعيد الاستحقاق بين الموجودات والمطلوبات؛

- تحديد الأنشطة المسموح بها للمصرف وتلك المحظورة؛

[1] نصر رمضان احلاسه، **دور المعلومات المحاسبية والمالية في إدارة مخاطر السيولة**، مرجع سبق ذكره، ص52 ؛ ص 53.

2-رقابة الأداء: تنحصر مهمة البنك المركزي في هذا النوع من الرقابة في تحليل المعلومات والبيانات التي تبين أداء المصرف وسلامة مركزه المالي.

3- الرقابة الحمائية: وتهدف إلى تقديم الدعم للمصارف عند تعرضها لأية أزمة ومن الممكن أن يتم ذلك من خلال مؤسسات ضمان الودائع التي تهدف إلى حماية صغار المودعين في المصارف وبالتالي زيادة الثقة في الجهاز المصرفي، أو من خلال نظامالمقر ض الأخير الذي بمقتضاه يقوم المصرف المركزي بضخ السيولة اللازمة للمصارف سواء من خلال خصم الأوراق المالية أو إقراضها مقابل ضمانات معينة.

4-الرقابة التصحيحية: وفيها يلزم البنك المركزي المصارف بضرورة الاستعانة بمدقق حسابات خارجي ليعد تقرير حول الانجاز الفعلي للنتائج المالية للمصرف.

المطلب الثاني: دور لجنة بازل في تسيير المخاطر السيولة.

لجنة بازل شكلت عام 1974 وكانت رد فعل للتوسع الشديد في سوق العملات الأوروبية وللتصاعد الكبير في حجم السيولة الدولية في أواخر الستينات من القرن العشرين ونتيجة لزيادة السيولة تكدست الأموال القابلة للإقراض لدى البنوك الدولية وتتكون هذه اللجنة من مجموعة من الدول الصناعية، عقدت اجتماعات في مدينة بازل في سويسرا في مقر بنك التسويات الدولية السويسري ومن هنا أتى اسمها، وأصبح بموجبها مكتب المعلومات الائتمانية ضرورة حتمية لأنه يقوم بعمل التصنيف الائتماني للمدينين ولطالبي الائتمان وسيكون هذا التصنيف هو المعيار الذي سيتم بموجبه منح الائتمان أو حجبه.

أولا: مبادئ إدارة مخاطر السيولة الصادرة عن لجنة بازل2و3: [1]

1-يتوجب على كل بنك اعتماد إطار شاملا لإدارة مخاطر السيولة بما يكفل المحافظة على توفي السيولة الكافية لسير العمل المصرفي بالإضافة إلى هامش إضافي يتكون من مجموعة من الأصول ذات الجودة العالية والسيولة المرتفعة.

2-يجب على البنك أن يحدد بوضوح مستوى المخاطرة المرغوب بها والتي تتناسب مع استراتيجية عمل البنك ودوره في النظام المالي للدولة على الإدارة التنفيذية أن تراجع باستمرار المعلومات تطور سيولة البنك وترفع تقارير لمجلس الإدارة بهذا الخصوص دوريا.

3-على البنك أن يحسب تكاليف ومنافع السيولة والمخاطر ويأخذها في الاعتبار في التسعير الداخلي وقياس الأداء عند إدخال منتجات جديدة سواء في النشاطات التي تكون داخل أو خارج الميزانية.

[1] نصر رمضان احلاسه؛ مرجع سابق، ص59..

-إضافة الى المبادئ التالية:[1]

4-على إدارة البنك أن توفر اجراءات متينة لتحديد وقياس ومتابعة ومراقبة مخاطر السيولة ويجب أن تتضمن هذه الإجراءات إطار عمل شامل للتنبؤ بالتدفقات النقدية التي تتولد من موجودات ومطلوبات البنك ومن البنوك خارج الميزانية خلال فترات زمنية مستقبلية محددة.

5-على البنك مراقبة ومتابعة تعرضه لمخاطر السيولة والاحتياطيات التمويلية بين المؤسسات أو الوحدات القانونية التابعة له أو نشاطاته المختلفة وبمختلف العملات آخذاً بعين الاعتبار القيود القانونية والتنظيمية والتشغيلية التي قد تحد من تحول السيولة من وحدة إلى أخرى.

6-على البنك أن يقوم بإعداد استراتيجية تمويل توفر تنويع فعال في مصادر الأموال وطول فترات التمويل.

7-على البنك أن يدير بفعالية وضع السيولة وخاطرها لديه خلال نفس اليوم لمواجهة الدفعات والتسويات النقدية سواء خلال الفترات الطبيعية أو فتر ة الأزمات.

8- على البنك إدارة أوضا ع الموجودات بفعالية وعليه أن يميز بين الموجودات المقيدة والموجودات الغير مقيدة وعليه مراقبة الظروف وقانونية الضمانات وا إمكانية التنفيذ عليها.

9-على البنك تنفيذ اختبارات الظروف الضاغطة بشكل دوري على مختلف مصادر التمويل قصيرة الأجل والموارد المولدة للسيولة واستخدام النتائج لتعديل استراتيجيات وسياسات ومواقف السيولة لديه وتطوير خطط طوارئ فعالة لإدارة مخاطر السيولة .

10-على البنك اعتماد خطة طوارئ رسمية للتمويل وا إدارة توفير السيولة في ظل ظروف الأزمات.

11-على البنك أن يحتفظ بهامش أمان يتكون من موجودات عالية السيولة وغير مقيدة تمثل هامش أمان ضد مخاطر السيولة في حالة الظروف الضاغطة.

12-على البنك الإفصاح العام وبشكل دوري لذوي المصالح في السوق ليمكنهم من الحكم على فعالية إدارة المخاطر ووضع السيولة في البنك.

13-على هيئات الرقابة المصرفية وبشكل منتظم أن تقوم بتحديد الإطار الكلي لإدارة المخاطر في البنوك وأوضا ع السيولة لديها لتقرر إن كان يتوفر لدى هذه البنوك مستوى كاف من المرونة في ظل السيولة الضاغطة الناتجة عن النظام المالي في الدولة.

14-على هيئات الرقابة أن تقوم بتحديد إطار إدارة مخاطر السيولة ووضع السيولة في البنك دورياً من خلال إجراءات رقابية تعتمد على التقارير الداخلية وتقارير التحوط ومعلومات السوق.

[1] نصر رمضان احلاسه، مرجع سابق، ص60.

15-على هيئات الرقابة التدخل والطلب من البنوك اعتماد إجراءات فعالة ومحدده زمنيا لتحديد نقاط الضعف في عمليات إدارة مخاطر السيولة ووضع السيولة في البنك.

16-على هيئات الرقابة المصرفية أن تتواصل مع هيئات الرقابة الأخرى والسلطات الرسمية المحلية والخارجية لتسهيل عمليات الرقابة على مخاطر إدارة السيولة في البنوك.

ثانيا: الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال.[1]

بعد الجهود كبيرة وشاقة تخللتها العديد من المناقشات والمشاورات امتدت إلى سنوات ، ظهر الإطار الجديد لحساب كفاية رأس المال تحت مسمى اتفاقية بازل 2 عام 2004، فقد حددت المتطلبات الدنيا لرأس المال الرقابي، أي حجم رأس المال الذي يجب على البنوك تأمينه لتغطية المخاطر والتي تبلغ 8% من مجمل الموجودات الموجودة الموزونة بالمخاطر، إلا أن الإطار الجديد يعتبر أكثر شمولا في معالجة المخاطر التي تتعرض لها البنوك، بحيث يقدم المقترح الجديد طرق ومداخل تتراوح بين البسيط والمعقد بالنسبة لأساليب قياس المخاطر، حيث يتم حساب معدل كفاية رأس المال كما يلي:

$$\text{حساب معدل كفاية رأس المال} = \frac{\text{حقوق الملكية}}{\text{الموجودات المرجحة بأوزان المخاطر}} * 100$$

[1] هيفاء غانية، **إدارة المخاطر المصرفية على ضوء مقررات بازل 2 و3**- دراسة ميدانية لعينة من البنوك الجزائرية وكالات الوادي- مذكرة ماستر غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي،2014-2015،ص40.

ثالثا: تحسين إدارة السيولة:

قامت اللجنة باقتراح معايير جديدة لإدارة ومراقبة مخاطر السيولة في البنوك نظرا لأهميتها في القطاع المصرفي خاصة بعد حدوث الأزمة العالمية ولقد جاءت بنسبتين للسيولة النسبة الأولى في الأجل القصير (نسبة تغطية السيولة) والثانية في الأجل المتوسط والطويل(نسبة التمويل المستقر الصافية) ، وتحسب كما يلي: [1]

نسبة تغطية السيولة(Liquidity Coverage Ratio (LCR

تهدف هذه النسبة لتقييم قدرة البنك على مواجهة صدمة سيولة قصيرة الأجل 30 (يوم)

$$\text{نسبة تغطية السيولة (LCR)} = \frac{\text{مخزون الاصول السائلة جيدة النوعية}}{\text{صافي التدفقات النقدية الخارجة طوال فترة 30 يوم}} * 100\%$$

ولا تقل النسبة عن 100% يعني أن يكون على الأقل مخزون الأصول السائلة يساوي التدفقات النقدية الصافية المقدرة أو تكون التدفقات النقدية الصافية طوال فترة 30 يوما< 0.

نسبة التمويل المستقرة الصافية Net stable funding Ratio

$$\text{نسبة التمويل المستقر الصافية (NSFR)} = \frac{\text{نسبة التمويل المستقر المتوفر}}{\text{نسبة التمويل المستقر المطلوب}} * 100\%$$

لتحفيز المؤسسات البنكية على منح الأولوية لتمويل أصولها ونشاطها من التمويل المتوسط وطويل الأجل قامت اللجنة بوضع نسبة التمويل المستقرة الصافية للمدى الطويل (NSFR)يتمثل هذا المعيار في قياس قيمة الحد الأدنى المقبول من التمويل المستقر بالمقارنة مع خصائص السيولة لأصولها وأنشطتها على مدى أفق زمني من سنة واحدة. [2]

---

[1] بركات سارة، **دور الإجراءات الاحترازية في مواجهة مخاطر سوء الحكومة** مع الإشارة الى حالةالجزائر، أبحاث اقتصادية وا إدارية، العدد17، بسكرة، الجزائر، ص104.

[2] سالم عبد العزيز الصباح، **القواعد الخاصة بنظام السيولة والتعليمات الصادرة بشأن أوضاع السيولة في الجهاز المصرفي**، الباب الثاني: القانون، والتعليمات والضوابط الإشرافية والرقابية، الكويت، 1995، ص34.

المطلب الثالث: مبادئ الإدارة السليمة ورصد مخاطر السيولة.

جاءت بازل III بصدد معالجتها لمخاطر السيولة والتي كانت من أسباب الأزمات المالية العالمية بمجموعة من المبادئ وهي: [1]

- ✓ المبدأ الأساسي لإدارة و مراقبة مخاطر السيولة.

تعتبر تسيير مخاطر السيولة مسؤولية كل بنك، حيث ينبغي على كل بنك أن يتوفر على إطار سليم ودائم لتسيير مخاطر السيولة، لمواجهة حالات جفاف السيولة وتوقف مصادر التمويل كما ينبغي على المشرفين تقييم آلية تسيير مخاطر السيولة ووضع السيولة، كما عليهم التحرك بسرعة عند مواجهة أي عجز في هذه المجالات لحماية المودعين وللحد من الأضرار التي قد تنجم عن النظام المالي.

- ✓ دور جهات الإشراف و إدارة مخاطر السيولة.

على كل بنك أن يحدد مستوى قبول المخاطر بما يوائم استراتيجيتها التجارية والنظام المالي ككل، كما أن من مسؤوليات الإدارة العامة تحديد مستوى المخاطرة السابق وضمان مراقبة فطنة لمؤشرات السيولة في البنك وا ِعداد تقرير لمجلس الإدارة حول الموضوع.

- ✓ قياسوا ِدارة مخاطر السيولة.

يجب على كل بنك أن يحوز على عملية دقيقة لتحديد وقياس ورصد ومراقبة مخاطر السيولة، هذه العملية يجب أن تتضمن آلية ضمان كامل لتتبع التدفقات النقدية المتعلقة بالموجودات والمطلوبات والبنود خارج الميزانية العمومية وفقا لآفاق زمنية مختلفة ومناسبة.

- ✓ منشورات حول السيولة.

يجب على البنك أن يقوم بانتظام بنشر المعلومات التي تسمح للمشاركين في السوق أن يؤخذوا صورة واضحة حول قوة ترتيبات إدارتها لمخاطر السيولة ووضعيات سيولتها.

- ✓ دور المشرفين.

على المشرفين إجراء تقييم دوري لترتيبات الإجمالية المتخذة لتسيير مخاطر السيولة ووضعيات سيولتها، وتحدد ما إذا كانت مناسبة لحالة ضغوط السيولة، بأخذ بالاعتبار مكانتها في النظام المالي، بالإضافة إلى المتابعة المستمرة على الجهات الإشرافية.

[1] هيفاء غانية، **إدارة المخاطر المصرفية على ضوء مقررات بازل 2 و3**، مرجع سبق ذكره، ص 57..

المبحث الثالث: الآليات المتخذة من طرف إدارة المخاطر السيولة لتغطية المخاطر أو الحد منها

على المصارف أن تعمل على الحد من تأثير مخاطر السيولة عن طريق إتباع الأساليب العلمية في عملية قياس هذه المخاطر والتحوط لها وذلك بالعمل دائما على تدريب الكوادر البشرية وتطوير الأنظمة المحاسبية و البحث عن الوسائل الممكنة لتخفيض تكاليف الخدمات المصرفية وتحقيق عوائد مرتفعة للمصرف وتغطية المخاطر السيولة، وذلك ما سنتطرق إليه من خلال المطالب التالية:

قياس مخاطر السيولة، نظام تغطية مخاطر السيولة، ضوابط الحد من مخاطر السيولة.

المطلب الأول: قياس مخاطر السيولة

إن تحديد خطر السيولة وقياسه يكون من خلال تحديد درجة سيولة الأصول ودرجة استحقاق الخصوم، ولن يأتي ذلك إلا من خلال دراسة مفصلة لمختلف بنود ميزانية البنك، ويمكن تلخيص هذه المرحلة في الخطوات التالية:

✓ أولا: تحليل بنود الميزانية والعناصر خارج الميزانية:

1-تحليل بنود الميزانية: كما هو معلوم تصنف أصول البنك التجاري إلى أربعة أقسام حسب درجة السيولة المتناقصة، من الأصل الأكثر سيولة إلى الأصل الأقل السيولة. وهي تتضمن: [1]

1-1- الأصول شديدة السيولة (السندات الحكومية، التدفق الحكومي) ؛

1-2- سندات المساهمة والاقتراض ما بين البنوك؛

1-3- قروض العملاء التي يمكن بيعها مباشرة وبسهولة متفاوتة في السوق، أو التنازل عنها من خلال عمليات التوريق؛

1-4- المساهمات وكل الاستخدامات التي يصعب التنازل عنها؛

أما الخصوم، فيتم تصنيفها حسب درجة الاستحقاق المتناقصة إلى البنوك التالية:

1-5- إعادة التمويل من البنك المركز (تمويل يتوقف على السياسة النقدية) ؛

1-6- إعادة التمويل ما بين البنوك التجارية؛

1-7- ودائع العملاء؛

1-8- خطوط التمويل، الاقتراض طويل الأجل، ورأس مال البنك؛

وبالتالي، فإن العناصر المؤثرة في سيولة الأصول واستحقاق الخصوم بالبنك هي ذات مصادر مختلفة، منها ما هو متعلق بالبنك نفسه مثل السياسة التجارية والتسعيرية، الصلابة والجدارة المالية... الخ،

1 بوضياف جهاد، **إدارة مخاطر السيولة في البنوك الإسلامية -** -دراسة حالة بنك البركة الجزائري-، مذكرة لنيل شهادة الماستر غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2014-2015، ص49.

ومنها ما هو متعلق بعوامل خارجية مثل: سيولة سوق رؤوس الأموال، سلوك الزبائن، الوضع الاقتصاد.....الخ.

2-تحليل البنود خارج الميزانية: وتتمثل أساسا في: [1]

2-1- الالتزامات الشرطية مثل: الضمانات المالية.

2-2- الأدوات أو المشتقات المالية حيث أن هذه المنتجات يمكن أن تكون مولودة للهامش، ومن ثم يكون لها تأثير واضح على سيولة البنك.

بعد تحليل مختلف بنود الميزانية والبنود خارج الميزانية وتحديد مستوى سيولة الأصول مقارنة باستحقاق الخصوم، تأتي مرحلة القياس الفعلي للسيولة باستخدام تقنيات مختلفة على رأسها فجوات السيولة.

2- فجوات السيولة: إن فجوة السيولة هي الانحرافات المتوقعة في المستقبل بين مجموع الاستخدامات والموارد، حيث يمكن حساب هذه الفجوات سواء في شكل تدفقات وتسمى فجوة التدفق، أو في شكل مخزون وتسمى الفجوة المخزنة، كما سيأتي شرحه:

2-1- فجوة التدفق: تعرف فجوة السيولة في شكل تدفق خلال فترة زمنية معينة أي الفرق بين تدفقات الأموال الداخلة والخارجة خلال نفس الفترة، وبالتالي فهي تحدد الاحتياج أو المورد المتولد خلال الفترة المدروسة .علما أن التدفق النقد الخارج هو قيام البنك بتسديد الالتزام أو الدين إلى مستحقيه، أي خروج فعلي للأموال وبالمقابل، عندما يقوم عميل بتسديد ما عليه من ديون تجاه البنك، أي تحصيل القيمة(مدخلات الأموال) من طرف هذا الأخير، نقول أن تدفق نقد داخل قد تحقق،

2-2- الفجوة المخزنة: هيالفر ق بين الخصوم والأصول قيد التحقيق في تاريخ معين، وعلى أساس النتيجة المحصلة إذا كانت موجبة، فإن فجوة مخزنة تمثل فائضا في الموارد أما الفجوة السالبة فتمثل العجز، بمعنى احتياج في التمويل خلال فترة معينة.

2-3- درجة صلابة الميزانية: إن نموذج الآجال عبارة عن جدول تصنف فيه الأصول والخصوم حسب المدة المتبقية لها للتحقق، فهو إذن نموذج يوضح الاختلاف بين آجال الاستخدامات وآجال الموارد، أي الفجوة بين التسديد و التحصيل، إن اتساع هذه الفجوات تعطي صورة موجزة عن درجة صلابة وقوة الميزانية بمعنى فكرة عن وضعية السيولة بها خلال الفترة المغطاة بالنموذج.[2]

[1] بوضياف جهاد، مرجع سابق، ص50

[2] عبد الحليم كراجة، محاسبة البنوك، دار صفاء للنشر، عمان، الاردن،2000،ص42.

✓ ثانيا: كشف التدفق النقدي:

كما انه هناك نسب ومؤشرات مستنبطة من كشف التدفق النقدي وتساعد على تقييم السيولة إذ ترتبط قوة أو ضعف سيولة الوحدة بمدى توافر صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية فإذا كان موجبا فهذا يعني فائضا نقديا يمكن لإدارة الوحدة أن تستخدمه في توسيع الأنشطة الاستثمارية أو في تسديد الديون طويلة الأجل، أما لو كان صافي التدفق النقدي سالباً فيعني عجزا نقديا وعلى الوحدة أن تبحث عن مصادر لتمويل العجز وذلك إما من بيع جزء من استثماراتها أو تمويل طويل الأجل ومن تلك النسب والمؤشرات هي:1

$$\text{نسبة تغطية النقدية} = \frac{\text{صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية}}{\text{التدفقات النقدية الخارجة للأنشطة الاستثمارية والتمويلية}} * 100$$

ومن أمثلة التدفقات النقدية الخارجة للأنشطة الاستثمارية والتمويلية (الديون والقروض المستحقة الدفع، والدفعات لعقود الإيجار التمويلي والمبالغ المدفوعة في شراء الموجودات الثابتة وتوزيعات الأرباح).

$$\text{نسبة المدفوعات اللازمة لتسديد فوائد الديون} = \frac{\text{فوائد الديون}}{\text{صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية}} * 100$$

إن ارتفاع هذه النسبة مؤشر ينبئ بمشاكل قد تواجه الوحدة في مجال السيولة اللازمة لدفع الفوائد المستحقة للديون ويمكن عرض مقلوب هذه النسبة مؤشر لمدى قدرة الوحدة على تسديد فوائد الديون.

$$\text{نسبة تغطية النقد المدين} = \frac{\text{صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية}}{\text{مجموع المطلوبات}} * 100$$

[1] نضال رؤوف أحمد، دراسة تحليلية لمخاطر السيولة باستخدام كشف التدفق النقدي مع بيان أثرها على كفاية رأس المال في القطاع المصرفي، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية العدد السادس و الثلاثون ،ص307.

المطلب الثاني: نظام تغطية مخاطر السيولة

يجب أن تتوفر إدارة مخاطر السيولة على نظم تغطية وا ِجراءات وأساليب وقائية تتمثل على الأقل فيما يلي:[1]

1-تحديد المصادر والمسببات التي تنشأ عنها مخاطر السيولة لدى البنك؛

2-تحديث أساليب القياسو المتابعة والتحكم في مخاطر السيولة، أخذا في الاعتبار درجة التعقد والتداخل مع المخاطر الأخرى على أن يتم تحديث تلك الأساليب وفقاً للتغير الذي قد يطرأ على منتجات البنك وهيكل مخاطرة؛

3-التوزيع السليم للمسئوليات بين مختلف الإدارات المعنية بعملية إدارة مخاطر السيولة بما يتماشى مع السياسة الموضوعة لمخاطر السيولة، وبصفة عامةتُعد إدارة الخزانة مسؤولة عن إدارة مخاطر السيولة لدى البنك، بينما تتمثل مسئولية الإدارة المالية في الإقرار عن السيولة؛

4-شمول نظام القياس على الأرصدة بالعملات الأجنبية المختلفة لتقليل تركز التوظيفات بالعملات الأجنبية وتأثيرها المستمر على مخاطر السيولة وفقا لمستوى مخاطر السيولة المقبول في ظل الظروف غير المواتية؛

5-التأكد من الالتزام بالإطار العام للمخاطر بما في ذلك مستوى المخاطر المقبول؛

6-مراقبة مخاطر السيولة بشكل يومي وعلى فترات طويلة الأجل؛

7-مراجعة المعلومات الخاصة بتطورات أوضاع السيولة ولإقرار عنها لمجلس الإدارة بصفة دورية؛

8-التأكد من كفاية نظم الرقابة الداخلية لدى البنك لضمان نزاهة عملية إدارة المخاطر التيتُقييم على الأقل سنويا وبشكل مستقل من قبل وحدة المراجعةالداخلية و خلق نظام جيد لإدارة المعلومات؛

9مراجعة وتحديث السيناريوهات و الافتراضات الخاصة باختبارات التحمل، وأخذ نتائج تلك الاختبارات في الاعتبار عند إدارة مخاطر السيولة، مع وضع خطة للطوارئ وتنويع مصادر التمويل؛[2]

[1] طارق عبد العال حماده، **إدارة المخاطر، أفراد، إدارات، شركات، بنوك**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2003، ص73

[2] خالد وهيب الراوي، **إدارة المخاطر المالية**، الطبعة الاولى، دار المسيرة، عمان، 2009، ص67.

المطلب الثالث: ضوابط الحد من مخاطر السيولة

يجب أن يضع البنك حدود لمخاطر السيولة تتماشى مع طبيعة النشاط ودرجة تعقد بنود المركز المالي والاطار الكلي لمخاطر السيولة، ويجب مراجعة هذه الحدود بصفة دورية وأن يتم تعديلها في حالة تغير الظروف أو مستوى المخاطر المقبول لدى البنك في ظل الظروف غير المواتية، وفي حالة تجاوز الحدود الموضوعة فإن ذلك يكون مؤشر على زيادة حجم المخاطر لدى البنك أو عدم فعالية نظام إدارة المخاطر لديه.

يجب أن يتضمن نظام الحدود ما يلى: [1]

✓ أ-كحد أدنى:

1-حدود لفجوات التدفقات النقدية الداخلة / التدفقات النقدية الخارجة في الفترات الزمنية المختلفة؛

2-عدد الأيام القصوى التي يستطيع البنك تحملها في ظل الظروف غير المواتية في ضوء نتائج اختبار التحمل؛

3-رأس المال الإضافي المحتفظ به فوق الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال لمواجهة مخاطر السيولة؛

4-حدود التركز فيما يتعلق بالتمويل؛

5-نسب التركز لعمليات إعادة التمويل؛

6-الالتزامات المستقرة وغير المستقرة؛

7-الالتزامات الناشئة عن البنود خارج الميزانية؛

8-الأصول المرهونة كنسبة إلى إجمالي التمويل الممنوح العملاء؛

✓ ب-مؤشرات الإنذار المبكر: [2]

يجب أن يسترشد البنك بمجموعة من مؤشرات الإنذار المبكر والتي تساعد في عملية تحديدوا إدارة الأحداث المتعلقة بمخاطر السيولة، ويمكن أن تأخذ تلك المؤشرات شكل كمي أو نوعى، وفيما يلي بعض المؤشرات وفقاً لحجم وتعقد أنشطة البنك:

1-النمو المتزايد في الأصول وخاصة عندما يكون التمويل من خلال التزامات غير مستقر؛

2-وجود تركزات عالية في كل من الأصول والالتزامات؛

3-انخفاض المتوسط المرجح لأجال الالتزامات؛

---

[1] طارق عامر، **التعليمات الرقابية بشأن إدارة مخاطر السيولةوفقاً لمقررات بازل III**، البنك المركزي المصري قطاع الرقابة و الاشراف، 2016،ص25.

[2] عبد الحميد شواربي، محمد عبد الحميد شواربي، **إدارة المخاطر الائتمانية**، مرجع سبق ذكره، ص343.

4-تدهور حاد في مستوى كل من الايرادات أو جودة الأصول، والوضع المالي الكلى؛

5-انخفاض سعر سهم البنك في سوق الأدوات المالية؛

6-انخفاض وتدهور درجة التقييم الائتماني للبنك؛

7-ارتفاع تكاليف التمويل للبنك سواء من المؤسسات المالية أو العملاء، ارتفاع مستوى الديون غير المنتظمة؛

8-قيام المراسلين بإلغاء أو تخفيض الحدود الائتمانية الممنوحة للبنك؛

9-زيادة معدل سحب ودائع العملاء؛

10-زيادة عمليات السحب النقدية من الفروع؛

11-وجود صعوبات في الحصول على تمويل طويل الآجل؛

12-صعوبة إعادة تمويل وتجديد الالتزامات قصيرة الآجل؛

13-الانطباع السيء عن أداء البنك وما يترتب على ذلك من زيادة مخاطر السمعة؛

✓ ج- اختبارات التحمل:

تُعتبر اختبارات التحمل أداة هامه وجزاء أساسياً من النظم الداخلية لإدارة المخاطر لدى البنك، ومن ثم يجب إجراء تلك الاختبارات بصفة دورية على الأقل سنوياً وذلك وفقاً لمتطلبات الدعامة الثانية من مقررات بازلIII أو عند وجود أي ظرف يستدعي إجرائها بصوره فورية، وتستخدم تلك الاختبارات بهدف تقييم مدى قدرة البنك على الصمود في مواجهة أزمات السيولة .[1]

✓ د-الإفصاح:

يجب أن يقوم البنك بالإفصاح عن المعلومات المتعلقة بوضع السيولةوا إطار إدارة مخاطر السيولة لديه للأطراف المعنية على أساس ربع سنوي بما يتماشى مع قواعد إعداد وتصوير القوائم المالية للبنوك وأسس الاعتراف والقياس حتى يتسنى لتلك الأطراف أنتُقيم مدى سلامة أوضاع السيولة لديها، وفاعلية إطار إدارة تلك المخاطر، ويجب أن تتضمن تلك المعلومات كحد أدني ما يلي:

الهيكل التنظيميوا إطار إدارة مخاطر السيولة وأية معلومات نوعية أخرى متعلقة بوضع السيولة بالبنك مثل: (مدى تنوع مصادر الأموال، الأساليب الفنية المستخدمة لتخفيف مخاطر السيولة،... الخ).

المعلومات الكمية عن وضع السيولة لدى البنك مثل: (حجم ومكونات نسبة تغطية السيولة والبنود داخل وخارج الميزانية موزعة على آجال الاستحقاق المختلفة...الخ).[2]

[1] طارق عامر، مرجع سابق، ص26.

[2] نصر رمضان احلاسه، **دور المعلومات المحاسبية والمالية في إدارة مخاطر السيولة**، مرجع سبق ذكره، ص29.

خلاصة الفصل:

لكي يتحكم البنك بطريقة جيدة في مخاطر السيولة نظرا لما يترتب عنها من مشاكل في العمل المصرفي التي تؤدي إلى أزمات مصرفية إذ يمكن أن تتعدى هذه الأخيرة إلى أزمة اقتصادية، مما استدعى ذلك الى إرساء لجنة بازلIII لمعايير دولية لتسيير مخاطر السيولة، واهتمت هذه المعايير بوضع مبادئ أساسية لإدارة ومراقبة مخاطر السيولة، ونشر وضعيات البنوك حول السيولة ووضعت للبنوك نسبتي قياس السيولة القصيرة وطويلة الأجل، إضافة الى الرقابة الخارجية التي يقوم بها البنك المركزي والتي تسهر على مدى احترام البنك للقوانين والأنظمة البنكية المطبقة عليه، والتي تسمح له بالمحافظة على ملاءته المالية والتخطيط للحالات الطارئة إذ تجنبه من الوقوع في الخطر، ومن المأمول أن تضفي هذه الإجراءات نوعا من الاستقرار في الجهاز المصرفي لضمان استمراره.

الفصل الثالث: دراسة مخاطر السيولة في مجموعة البنك العربي (AB GROUP)

تمهيد:

سنحاول من خلال هذا الفصل التطرق إلى مجموعة البنك العربي وتسليط الضوء عليه فيما يخص السياسة التي يتبعها في مجال إدارة مخاطر السيولة، بدراسة طرق قياس السيولة والإجراءات التي يتخذها مجلس الإدارة في مجال إدارة السيولة وأهم الأهداف التي يسعى البنك إلى تحقيقها، وهذا سيتم إيضاحه من خلال:

المبحث الأول: تقديم عام لمجموعة البنك العربي.

المبحث الثالث: دراسة تحليلية لمخاطر السيولة في مجموعة البنك العربي.

المبحث الثاني: إدارة المخاطر السيولة في مجموعة البنك العربي

المبحث الأول: تقديم عام لمجموعة البنك العربي(ABGROUP)

تحتل مجموعة البنك العربي مكانة رائدة كأحد أهم البنوك في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأكثرها تنافسية وتنوعا، ويحظى البنك العربي بسمعة رفيعة نابعة من مصداقية راسخة جعلته دائما محط ثقة عملائه ومساهميه تحت كل الظروف، ومما يعزز هذه المكانة المتميزة امتلاك البنك العربي لأوسع شبكة فروع مصرفية عربية في العالم لذلك سيتم في هذا المبحث التعريف بمجموعة البنك العربي، والهيكل التنظيمي لمجموعة البنك العربي، وأهم أنشطة مجموعة البنك العربي.

المطلب الأول: التعريف بمجموعة البنك العربي

أولا: نبذة عن مجموعة البنك العربي

قام عبد الحميد شومان مع سبعة مستثمرين ورأس مال قيمته 15.000 جنيه فلسطيني، بتسجيل المصرف العربي في 21 ماي 1930، وبدأ عملياته في القدس في 14 جويلية من العام نفسه. جلبت حقبة الستينيات معها موجة من التأميم اجتاحت العالم العربي، حيث رافقت حصول الدول العربية واحدة بعد الأخرى على إستقلالها من الإستعمارين البريطاني والفرنسي، فتم تأميم فروع المصرف في مصر وسوريا في1961، وفي العراق في 1964 وفي عدن في 1969 وأخيرا في السودان وليبيا في عام 1970 وخلال عشر سنوات، خسر المصرف العربي 25فرعاً . وعلى إثر إحتلال إسرائيل للضفة الغربية وقطاع غزة في عام1967 تم إغلاق فروع أخرى.

تابع المصرف توسعه فرسّخ حضوره العالمي الأول في عام 1961 ليصبح أول مؤسسة مالية عربية ترسي موضع قدم لها في سويسرا، وفي 1962 تأسس المصرف العربي(سويسرا) في مدينة زيوريخ، كما إفتتح فرع أخر في جنيف عام 1964.

ركز المصرف جهوده في السبعينيات على القوى الاقتصادية النفطية الجديدة التي نشأت في الخليج العربي في عام2010، قام البنك العربي بتخصيص مبلغ مليون دينار أردني يتم إنفاقها في المساهمة بإقامة مشاريع تنموية تهدف إلى مكافحة جيوب الفقر، والبطالة، ورفع المستوى المعيشي للمواطنين المستفيدين من هذه المشاريع. [1]

[1] متوفر على الرابط
http://www.marefa.org/%D8%A7%D9%84%D8%A8%D9%86%D9%83_%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A8%D9%8A تاريخ الاطلاع 2017/03/18.

في عام2006 حصل البنك العربي على الموافقة لتأسيس بنك أوروبا العربي، حيث امتلك البنك 50% من حصص مصرف (MNG) في تركيا و(500%) من شركة النسر العربي للتأمين في الأردن، مقدماً بهذا التأمين المصرفي لمنتجاته المتنوعة.

وفي فبراير 2012، قال السيد شومان أن البنك العربي هو إحدى المؤسسات المالية الرئيسية في الشرق الأوسط وله حضور قوي في أنحاء المنطقة، وقد زادت ودائعه أكثر من مليار دولار إلى (31.7)مليار دولار في نهاية 2011. ونسب شومان هذه النتائج إلى جهود البنك لتعزيز السيولة وكفاية رأس المال من خلال الإدارة الفعالة للمخاطر.

تمتصنيف البنك العربي على أنه المؤسسة الأردنيّة الوحيدة من ضمن أفضل 10مؤسّسات في العالم العربي، وهو أول مؤسسة مالية من القطاع الخاص في الوطن العربي، نظرا إلى أدائه المتميز في مجال الالتزامات البيئية والاجتماعيّة والحاكمية المؤسسية على مدى سنين عمله، خلال العام 2014 حصل البنك العربي على المستوى الخامس في التصنيف، وتمكن في العام 2015 من الإنتقال إلى المستوى الرابع بإجمالي نسبة نقاط 2.78%.

اليوم تمتلك مجموعة البنك العربي أحد أكبر شبكة فروع مصرفية عربية في العالم أجمع، حيث تشمل 500 فرع عبر 5 قارات. [1]

[1] متوفر على الرابط

http://www.marefa.org/%D8%A7%D9%84%D8%A8%D9%86%D9%83_%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A8%D9%8A تاريخ الاطلاع 2017/03/18.

ثانيـــــا: أمـــاكن تواجـــد البنـــك الجغرافيـــة وعـــدد الفـــروع والمـــوظفين فيهـــا يمارس البنك العربي نشاطاته من خلال فروعه ومؤسساته التابعة والشقيقة المنتشرة في أهم المراكز المالية الرئيسية في العالم، وتضم القائمة التالية بعض المعلومات الأساسية عن فروع البنك وتوزيعها الجغرافي في مختلف دول العالم:

الجدول رقم(1): أهم فروع مجموعة البنك العربي في العالم.

البلد	عدد الفروع	تاريخ بدء النشاط	عدد الموظفين
المملكة الأردنية الهاشيمية	76(مع الإدارة العامة)	1934	2934
الجزائر	8	2001	245
البحرين	6	1960	184
الصين	1	1985	4
مصر	38	1944	1132
لبنان	11	1944	313
المغرب	5	1962	161
فلسطين	29	1930	896
قطر	4	1957	135
كوريا الجنوبية	1	1989	3
سنغافورة	1	1984	48
الإمارات العربية المتحدة	7	1963	283
الولايات المتحدة الأمريكية	1	1982	5
اليمن	8	1972	232
كازخستان	-	2004	-
المجموع	196	-	6575

المصـــدر: مجموعـــة البنـــك العربـــي، تقريـــر القـــوائم الماليـــة الموحـــدة لمجموعـــة البنـــك العربـــي2015، متـــوفر علـــى الـــرابط http://www.arabbank.com/uploads/Reports/2015a.pdf، ص12.

المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي لمجموعة البنك العربي

الشكل رقم (3): الهيكل التنظيمي لمجموعة البنك العربي العام.

يقوم مجلس الإدارة من خلال لجنه المتعددة من التأكد من أن إدارة البنك التنفيذية تستخدم نظاما كفؤا وفعالا للرقابة الداخلية كما أن المدير العام وبصفته المدير التنفيذي الأعلى ضمن هيكل نشاطات البنك يعتبر المسؤول الأول عن إدارة المخاطر والممارسات المرتبطة بها، أما المدير المالي للمجموعة فهو المسؤول عن تحديد المخاطر المالية، الرقابة، المحافظة على نوعية المعلومات المالية والتأكد من سلامة ودقة البيانات المالية التي يتم الإفصاح عنها.

من جهة أخرى يقوم رؤساء وحدات العمل الإستراتيجية بالتعرف على المخاطر المرتبطة بنشاط وحداتهم وا إدارتها بالشكل المناسب، وضمن هذا الإطار يعتبر رئيس مجموعة الخزينة المسؤول عن إدارة مخاطر السيولة ومخاطر السوق، أما رئيس مجموعة إدارة المخاطر فهو المسؤول عن إدارة كافة أنواع المخاطر، كما أن رئيس مجموعة الإلتزام الرقابي هو المسؤول عن التأكد من أن البنك يلتزم بكافة التشريعات والقوانين ذات العلاقة بأعماله خاصة تلك التي تصدر عن الجهات المسؤولة بالإضافة الى عملية الضبط والرقابة على ثلاثة مستويات كما يلي:[1]

1)اللجان:

1-1لجنة التدقيق (مجلس الإدارة)؛

1-2لجنة إدارة المخاطر (مجلس الإدارة)؛

1-3اللجنة العليا لإدارة الموجودات والمطلوبات؛

1-4لجنة الإدارة التنفيذية؛

1-5لجنة الائتمان العليا؛

2)ثلاثة مستويات للرقابة:

2-1مستوى وحدات النشاط والمناطق الجغرافية؛

2-2مجموعة إدارة المخاطر ومجموعة الالتزام الرقابي؛

2-3إدارة التدقيق الداخلي للمجموعة؛

[1] مجموعة البنك العربي، تقرير القوائم المالية الموحدة لمجموعة البنك العربي2015، متوفر على الرابط http://www.arabbank.com/uploads/Reports/2015a.pdf، ص76.

المطلب الثالث: أنشطة مجموعة البنك العربي

يقدم البنك مجموعة واسعة من المنتجات والخدمات المصرفية وجدت لتلبية احتياجات عملاء البنك ويقوم بتطويرها دائما بما يتناسب مع التغير المستمر في بيئة العمل المصرفي وأدواته الحديثة، وفيما يلي موجز عن نشاطات هذه المجموعة:[1]

أولا)مجموعة الأعمال المصرفية للشركات والمؤسسات المالية:

تقدم مجموعة الأعمال المصرفية للشركات والمؤسسات المالية مجموعة واسعة من الحلول التي تناسب احتياجات عملاء من قطاع الشركات والمؤسسات المالية والجهات الحكومية من خلال شبكة فروع البنك المنتشرة حول العالم، حيث تعمل مجموعة الأعمال المصرفية للشركات والمؤسسات المالية باستمرار على إيجاد خدمات مصرفية مميزة ومبتكرة بإضافة غلى تطوير المنتجات المصرفية لخدمة عملائها.

هذا وتعمل مجموعة الأعمال المصرفية للشركات والمؤسسات المالية وبالتنسيق مع قطاعات الأعمال الأخرى على دعم فرص العمل البينية للحفاظ على بيئة عمل فعالة.

كما تهدف المجموعة إلى تحقيق التكامل في تقديم خدماتها عبر كافة المناطق التي يتواجد فيها البنك العربي وبالشكل الذي يضمن حصول العميل على نفس مستوى الخدمة المقدمة في كافة المناطق بغض النظر عن البلد المتواجد فيه، كذلك لا يقتصر عمل المجموعة على المنتجات والخدمات الخاصة بقطاع الشركات فقط بل يتعداه إلى تعريف العميل بمنتجات وخدمات البنك الأخرى من مختلف قطاعات الأعمال بهدف توفير تجربة مصرفية متكاملة للعميل.

ثانيا)مجموعة الخدمات المصرفية للأفراد:

يهدف البنك إلى التركيز على تنفيذ استراتيجية الخدمات المصرفية للأفراد من خلال تطوير الخدمات والحلول المصرفية التي يقدمها للأفراد عبر شبكة فروعه والقنوات المصرفية المباشرة محليا وإقليميا، حيث يوفر قطاع الخدمات المصرفية للأفراد باقة من البرامج المصممة خصيصا لتلبية إحتياجات قطاعات مختلفة من العملاء.

[1] مجموعة البنك العربي، تقرير القوائم المالية الموحدة لمجموعة البنك العربي2015، متوفر على الرابط http://www.arabbank.com/uploads/Reports/2015a.pdf، ص09.

وتمتد هذه البرامج لتشمل برنامج جيل العربي الخاص العربي الخاص بالأطفال وصولا إلى البرنامج الحصري ايليت الذي يخدم العملاء المميزين و المتوفر الأن في الأسواق الرئيسية ويسعى البنك إلى مواصلة تطوير برامجه بما يتناسب مع قطاع العملاء المختلفة مع تقديم نموذج إدارة العلاقة المناسب، حيث تمثل هذه البرامج جوهر الخدمات تماشيا الاحتياجات والتوقعات المتزايدة للعملاء.

إن تبني الحلول الرقمية المتطورة سواء في خدمة العملاء أو في عمليات البنك الداخلية يعتبر أحد الركائز الرئيسية لاستراتيجية البنك، حيث يتم التركيز بشكل مستمر على إطلاق مبادرات متعددة من أجل تطوير خدمات البنك المباشرة وقنواتها مع تقديم الأحداث على هذا الصعيد.[1]

[1] مجموعة البنك العربي، تقرير القوائم المالية الموحدة لمجموعة البنك العربي2015، متوفر على الرابط http://www.arabbank.com/uploads/Reports/2015a.pdf، ص10.

المبحث الثاني: إدارة مخاطر السيولة في مجموعة البنك العربي

تقوم مجموعة البنك العربي بالتعامل مع المخاطر المصرفية بشكل شامل ضمن إطار كلي لإدارة مخاطر النشاط وفق لأفضل المعايير والأعراف والممارسات المصرفية المدعمة بهيكل تنظيمي على مستوى مجلس الإدارة التنفيذية، بالإضافة إلى عملية الضبط والرقابة، وذلك من خلال إدارة مخاطر البنك وا إدارة الخزينة، إذ تعتبر هذه الاخيرة هي المسؤولة عن إدارة مخاطر السيولة في البنك، وهذا ما يمكن البنك من تجنب خطر السيولة وضبطها والتحكم فيها، وتسييرها بما يخدم مصالحه، حيث سنتطرق في هذا المبحث إلى: السيولة فيمجموعة البنك العربي، وا إدارة مخاطر السيولة في مجموعة البنك العربي، الإستراتيجيات المتخذة من طرف إدارة المخاطر للتحكم في السيولة في مجموعة البنك العربي.

المطلب الأول: السيولة في مجموعة البنك العربي

تعرف السيولة على أنها قدرة البنك على تمويل زيادة أصوله ومواجهة الالتزامات المترتبة عليه عند استحقاقها بدون تكبد خسائر غير مقبولة، وذلك حسب تعريف بنك التسويات الدولي. لقد قام البنك العربي بتأسيس بنية تحتية قوية وصلبة من السياسات والإجراءات والموارد البشرية للتأكد من أن التزامات البنك يتم الوفاء بها عند الاستحقاق وتحت كافة الظروف وبدون تكاليف إضافية.

يواصل البنك العربي تركيزه على موضوع السيولة، حيث يتمتع البنك بقاعدة متنوعة ومستقرة من مصادر التمويل ويستمر البنك بالإحتفاظ بمحفظة واسعة من الأصول السائلة التي تعمل كمصدر محتمل للتمويل وذلك لأغراض تعزيز وزيادة السيولة، ولقد كان لهذا التركيز المستمر على السيولة الأثر الكبير في حماية المجموعة من أثار اضطراب وتقلبات الأسواق المالية الدولية التي عصفت بالعديد من المؤسسات المصرفية منذ بداية أزمة الأسواق المالية العالمية.[1]

المطلب الثاني: إدارة مخاطر السيولة في مجموعة البنك العربي

تدير إدارة الخزينة في البنك العربي مخاطر السوق والسيولة، كما تقدم المشورة وخدمات التداول لعملاء البنك العربي في العالم، كما قام البنك العربي بتعزيز إطار السياسة العامة التي تحكم عمل الخزينة في البنك مما يمكن البنك من متابعة أخر تطورات السوق وتلبية المتطلبات الرقابية.

[1] مجموعة البنك العربي، تقرير القوائم المالية الموحدة لمجموعة البنك العربي2015، متوفر على الرابط http://www.arabbank.com/uploads/Reports/2015a.pdf، ص82.

-دور إدارة الخزينـة:إن دور إدارة الخزينة لا يقتصر فقط على تأمين فائض السيولة، وإنما يتمثل أيضا في استثمار هذا الفائض بطرق حصينة ومحافظة من خلال توزيع فائض السيولة كما يلي:

1-ودائع قصيرة الأجل مع البنوك المركزية؛

2-ودائع قصيرة الأجل لدى البنوك ذات تصنيف عالي؛

3-محفظة من السندات وأذونات الخزينة السائلة بعملات متعددة؛

يتم تحديد استراتيجية إدارة السيولة لدى البنك العربي من قبل اللجنة العليا لإدارة الموجودات والمطلوبات (High ALCO)، وتتم إدارة ومراقبة وتنسيق أعمال الخزينة على مستوى البلدان بصورة مركزية في البنك،وضمن إطار مراقبة وضع السيولة يتسلم مدير إدارة الخزينة تقارير يومية عن وضع السيولة الفعلي والمتوقع والأمثل للبنك، هذه التقارير التي تكون على مستوى الدولة وعلى مستوى الكيان القانوني للوحدة وعلى مستوى المجموعة تساعد مدير إدارة الخزينة وتمكنه من تزويد اللجنة العليا لإدارة الموجودات والمطلوبات بكامل المعلومات الإدارية اللازمة عن وضع السيولة لدى المجموعة، كما يتم تدعيم هذه التقارير باختبارات الحساسية اللازمة والتي تطبق سيناريوهات متعددة.

كما يعتبر مدير إدارة المخاطر المسؤول عن وضع وإدارة اختبارات الحساسية، كما هو مسؤول أيضا بالإضافة إلى اللجنة العليا لإدارة الموجودات والمطلوبات عن وضع السقوف المسموح بها للسيولة كما في الأنواع الأخرى من المخاطر.

إن الحفاظ على مخاطر السوق ومخاطر الائتمان المنخفضة هي من أهم أولويات إدارة الخزينة، حيث يأتي ذلك في إطار حرص البنك على تقديم خدمات متكاملة ومتنوعة تلبي احتياجات العملاء وتحمي مصالحهم في مختلف المناطق التي يعمل بها البنك تحت مختلف الظروف.[1]

[1] مجموعة البنك العربي، تقرير القوائم المالية الموحدة لمجموعة البنك العربي2015، متوفر على الرابط http://www.arabbank.com/uploads/Reports/2015a.pdf، ص80.

المطلب الثالث: الإستراتيجيات المتخذة من طرف إدارة المخاطر للتحكم في السيولة في مجموعة البنك العربي

أولا) لإدارة السيولة التأثير الأكبر في كيفية عمل البنوك وتفاعلها مع بعضها البعض، ومن المتوقع أن تقوم للجهات الرقابية بوضع محددات إضافية للتحكم بالسيولة، وا ِن نظام إدارة مخاطر السيولة لدى البنك العربي وهيكل مصادر التمويل الحالية والمحتملة لديه يعطيان الثقة الكاملة للمجموعة بقدرتها على مجابهة التحديات المستقبلية. وبالتالي فقد أثبت نظام مصادر التمويل لدى البنك كفاءة عالية وقدرة بالغة على التعامل مع الأزمات العالمية والمستمرة حتى الأن، وعليه فإن قواعد وأساسيات هذا النظام تبقى ثابتة.

ثانيا) إدارة المخاطر للمجموعة:

تمثل مجموعة إدارة المخاطر المستوى الثاني للرقابة وذلك ضمن إطار الهيكل المؤسسي لإدارة المخاطر للبنك، وهي الإدارة التنفيذية المسؤولة عمليا عن تطوير نظام محكم وفعال، حيث تشمل صلاحياتها الأمور التالية:

- ✓ وضع سياسات وا ِجراءات إدارة المخاطر لجميع أنواع المخاطر؛
- ✓ رفع مستوى المعرفة داخل البنك بأفضل المعايير الصناعة المصرفية؛
- ✓ تطوير وتطبيق الأطر المختلفة والمتعددة لإدارة المخاطر السيولة؛
- ✓ تطوير أدوات قياس ونماذج مناسبة لإدارة المخاطر السيولة؛
- ✓ تقييم ومراقبة وضع السيولة مقارنة بالحدود المقرة ورفع التقارير المناسبة إلى إدارة الخزينة للبنك؛

كما تقوم إدارة المخاطر بمراقبة التزام دوائر البنك التنفيذية بالمستويات المحددة للمخاطر المقبولة، يقوم مجلس الإدارة بالتحقق من معالجة التجاوزات على مستويات المخاطر المقبولة بما في ذلك مسائلة الإدارة التنفيذية العلية المعنية بشأن هذه التجاوزات، يعتمد مجلس الإدارة على منهجية التقييم الداخلي لكفاية رأسمال البنك وبحيث تكون هذه المنهجية شاملة وفعالة وقادرة على تحديد جميع المخاطر التي من الممكن أن يوجهها البنك وتأخذ بالإعتبار خطة البنك الإستراتيجية،وخطة رأس المال لمراجعة هذه المنهجية بصورة دورية والتحقق من تطبيقها والتأكد من إحتفاظ البنك برأس مال كافي لمقابلة جميع المخاطر التي يوجهها.[1]

[1] مجموعة البنك العربي، تقرير القوائم المالية الموحدة لمجموعة البنك العربي2015، متوفر على الرابط http://www.arabbank.com/uploads/Reports/2015a.pdf، ص77.

يقوم مجلس الإدارة بتطوير منهجيات لتحديد وقياس ومراقبة وضبط كل أنواع المخاطر والتحقق من تكامل أليات قياس المخاطر مع أنظمة المعلومات الإدارية المستخدمة ضمن هيكل مجموعة إدارة المخاطر فإن لكل وحدة في البنك أهداف محددة في ما يتعلق بتطوير إدارة مخاطر البنك، وذلك وفق أفضل الممارسات والمعايير الدولية والتعليمات النافذة وفي إطار الالتزام بتعليمات البنك المركزي الأردني.

الإفصاح والشفافية:

يقوم مجلس الإدارة بالتأكد من نشر المعلومات المالية وغير مالية التي تهم أصحاب المصالح، ويتضمن التقرير السنوي للبنك نصا يفيد أن المجلس مسؤول عن دقة وكفاية البيانات المالية للبنك والمعلومات الواردة في ذلك التقرير وأنظمة الضبط والرقابة الداخلية. [1]

[1] مجموعة البنك العربي، تقرير القوائم المالية الموحدة لمجموعة البنك العربي2015، متوفر على الرابط http://www.arabbank.com/uploads/Reports/2015a.pdf، ص77.

المبحث الثالث: دراسة تحليلية لمخاطر السيولة في مجموعة البنك العربي

تعد المؤشراتو النسب المالية من أهم أدوات التحليل المالي التي تعتمد عليها إدارة البنوك في عملية تحليل القوائم المالية وذلك لمعرفة مركزها المالي، حيث سنقوم في هذا المبحث بتحليل نسب السيولة وكشف التدفق النقدي إضافة الى معدل كفاية رأس المال.

المطلب الأول: تحليل نسب السيولة في مجموعة البنك العربي

ولقياس نسب السيولة في مجموعة البنك العربي التي تشمل (نسبة الرصيد النقدي، نسبة الاحتياطي القانوني، نسبة السيولة القانونية، نسبة التوظيف) ندرج الجدول الأتي:

الجدول رقم (2): نسب السيولة لمجموعة البنك العربي خلال الفترة الممتدة من 2008 إلى 2015.

الوحدة: ألاف الدولارات الأمريكي.

نتائج تحليل نسب السيولة لمجموعة البنك العربي								
السنة / نسب السيولة	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
سبة الرصيد النقدي	%43	%49	%49.7	%46.4	%47.1	%46.7	%47.7	%46.7
نسبة الاحتياطي القانوني	%45	%32.4	%21.8	%33.4	%35.1	%45.9	%48.8	%28.6
نسبة السيولة القانونية	%119.6	%119	%119.3	%120.1	%120.2	%120.1	%119.2	%119.5
نسبة التوظيف	%71.7	%63.1	%69.7	%66.1	%62.3	%61	%61	%62.9

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على القوائم المالية الموحدة لمجموعة البنك العربي(2008-2009-2010-2011-2012-2013-2014-2015).

حيث نلاحظ من الجدول أن:

1) نسبة الرصيد النقدي: قد شهدت إرتفاعا كبيرا وصل إلى (49.7%) سنة 2010 مقارنة ب(43%) سنة 2008 و(49%) سنة 2009 ويمكن إرجاع سبب ذلك إلى زيادة الارصدة النقدية الموجودة لدى البنك، بينما انخفضت سنة 2011 إلى (46.4%) وهذا راجع الى زيادة نسبة الودائع ثم ارتفعت إلى (47.1%) سنة 2012، ثم انخفضت سنة 2013 إذ بلغت (46.7%) ثم عادت إلى الارتفاع سنة 2014 لتصل إلى (47.7%) ثم انخفضت سنة 2015 إذ بلغت (46.7%).

2)نسبة الاحتياطي القانوني: بلغت نسبة الاحتياطي القانوني (45%) سنة 2008 لتنخفض سنة 2009 وتصل إلى (32.4%) و(21.8%) سنة 2010 وهو أدنى مستوى لها، ثم عرفت إرتفاعا تدريجيا سنة 2011-2012—2013 -2014 إذ بلغت (33.4%-35.1%-45.9%-48.8%) على التوالي، ثم عادت للانخفاض سنة 2015 لتصل إلى (28.6%).

3)نسبة السيولة القانونية: عرفت ثباتا عند (119%) في السنوات الثلاثة الأولى 2008-2009-2010 ثم ارتفعت لتصل إلى (120%) سنة 2011 وبقيت ثابتة عند هذه القيمة خلال 2012-2013 ثم انخفضت سنة 2014-2015 إذ بلغت وعلى التوالي (119.2%-119.5%) .

4)نسبة التوظيف: بلغت نسبة التوظيف **(**71.7%) سنة 2008 وهو أعلى مستوى لها، لتنخفض سنة 2009 إلى (63.1%) ثم عاودت الارتفاع سنة 2010 حيث بلغت (69.7%) وثم انخفضت في السنوات 2011-2012 -2013-2014- 2015 بنسبة (66.1% -62.3%-61%-61%-62.9%) على التوالي. مما يؤدي إلى إرتفاع نسب السيولة في مجموعة البنك العربي.

الشكل رقم(4): المنحنى البياني لنسب السيولة لمجموعة البنك العربي خلال الفترة الممتدة من 2008 إلى 2015.

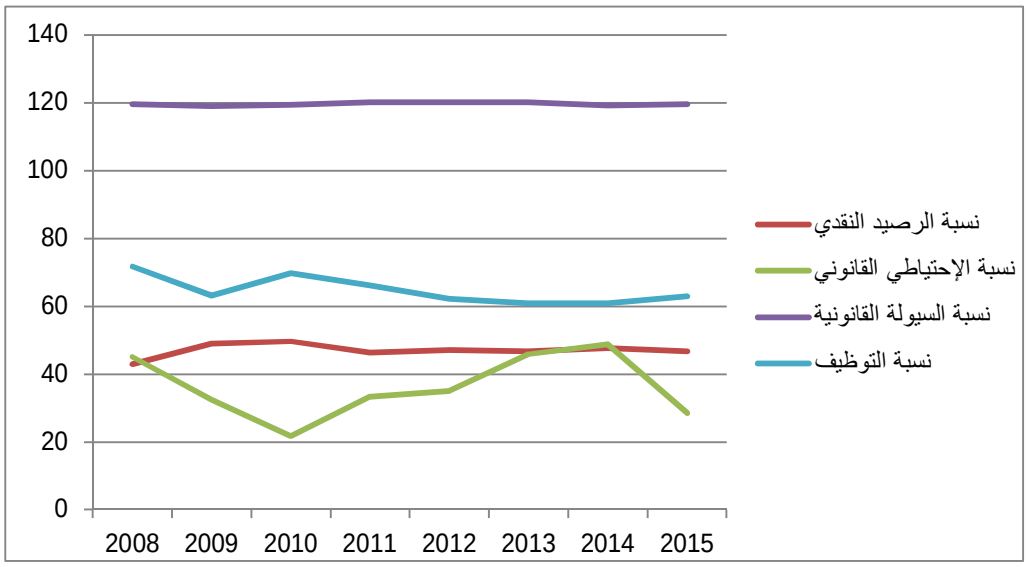

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على الجدول رقم (2).

أولا) نسبة الرصيد النقدي: حيث يفسر إرتفاع نسبة الرصيد النقدي بزيادة المبالغ السائلة التي يحتفظ بها المصرف في الصندوق مقارنة(بالالتزامات السائلة) الودائع وهذا قد يؤثر على إمكانية البنك في تحقيق هدف الربحية إذ أن ارتفاع معدل السيولة سيكون تأثيره عكسيا على الأرباح، في حين يشير انخفاض هذه النسبة إلى انخفاض في قيمة النقد في الصندوق أو زيادة الالتزامات السائلة.

وتشير هذه النتائج إلى أن مجموعة البنك العربي تتمتع بنسبة سيولة مرتفعة تمنحه القدرة على مواجهة الالتزامات المالية المترتبة على ذمته والواجب تسديدها في مواعيدها المحددة إضافة إلى إرتفاع حجم الودائع لديه.

ثانيا) نسبة الاحتياطي القانوني: ويفسر هذا الانخفاض في نسبة الاحتياطي القانوني إلى تناقص الأرصدة النقدية لدى البنك ولدى البنك المركزي، وذلك من أجل تدعيم السياسة الإقراضية والاستثمارية لتحقيق الأرباح، إذ أنّ ارتفاع نسبة الاحتياطي القانوني سيكون تأثيره عكسياً على الأرباح .

-أما الارتفاع في نسبة الاحتياطي القانوني فيفسر إلى الزيادة في حجم الودائع لدى البنك وزيادة حجم الأرصدة النقدية لديها ولدى البنك المركزي، مما مكنها من أن تهتم بنسبة بالسيولة لديها أكثر من غيرها وذلك لكسب ثقة المودعين والزبائن، مع مراعاتها لأهدافها المتمثلة في تحقيق أكبر عائد من الأرباح.

ثالثا) نسبة السيولة القانونية: حيث يفسر الانخفاض في نسبة السيولة القانونية إلى انخفاض الموجودات السائلة أو زيادة كل من الموجودات السائلة والمطلوبات السائلة، إلا أن الزيادة الحاصلة بالنقد في الصندوق والأرصدة النقدية لدى سلطة النقد والمصارف الأخرى أقل من الزيادة الحاصلة في إجمالي الودائع.

- ويفسر الثبات في نسبة السيولة القانونية إلى ثبات في نسبة الموجودات السائلة والمطلوبات السائلة.

-أما الارتفاع في نسبة السيولة القانونية يعود إلى زيادة الموجودات السائلة مقارنة بحجم المطلوبات السائلة.

رابعا) نسبة التوظيف: ويفسر الارتفاع في نسبة التوظيف إلى أن البنك يقوم بتوظيف أمواله من خلال الزيادة في التسهيلات الائتمانية الممنوحة من طرفه من إجمالي ودائع العملاء التي بحوزته، وهذا يعزز إمكانيات البنك على تحقيق نسبة كبيرة من الارباح، إذ أن ارتفاع نسبة التوظيف سيكون تأثيره ايجابيا على نسبة الأرباح، إلا أنه يؤدي إلى حدوث انخفاض في نسبة السيولة المصرفية وهو ما يجعله عرضة لمخاطر الافلاس.

-أما الانخفاض في نسبة التوظيف فيفسر على أن البنك قام بتخفيض نسبة التسهيلات الائتمانية الممنوحة، مما يؤدي إلى انخفاض نسبة الأرباح المحققة مقابل احتفاظه بأصوله على شكل سيولة وذلك لمقابلة سحوبات المودعين حيث يكون البنك في هذه الحالة أقل عرضة للمخاطر.

المطلب الثاني: التحليل المالي لكشف التدفق النقدي

أولا)حساب نسبة التغطية النقدية لسنة 2008:

$$\text{نسبة تغطية النقدية} = \frac{\text{صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية}}{\text{التدفقات النقدية الخارجة للأنشطة الاستثمارية والتمويلية}} * 100$$

$$\text{نسبة تغطية النقدية} = \frac{6401552}{2249983 + 132652} * 100 = (268.6\%)$$

وبهذه الطريقة يتم حساب نسبة تغطية النقدية لباقي سنوات الدراسة.

2)حساب نسبة المدفوعات اللازمة لتسديد فوائد الديون لسنة 2008:

$$\text{نسبة المدفوعات اللازمة لتسديد فوائد الديون} = \frac{\text{فوائد الديون}}{\text{صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية}} * 100$$

$$\text{نسبة المدفوعات اللازمة لتسديد فوائد الديون} = \frac{2277414}{6401552} * 100 = (35.5\%)$$

وبهذه الطريقة يتم حساب نسبة المدفوعات اللازمة لتسديد فوائد الديون لباقي سنوات الدراسة.

3-حساب نسبة تغطية النقد المدين = صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية / مجموع المطلوبات * 100

نسبة تغطية النقد المدين = 6401552 / 42503781 * 100 = (15.06%) لسنة 2008.

وبهذه الطريقة يتم حساب نسبة تغطية النقد المدين لباقي سنوات الدراسة.

الجدول رقم(3): يمثل الجدول التحليل المالي للتدفقات النقدية لمجموعة البنك العربي حيث تبين النسب التالية:(نسبة التغطية النقدية- نسبة المدفوعات اللازمة لتسديد فوائد الديون- نسبة تغطية النقد المدين) وذلك خلال الفترة الممتدة من2008 إلى 2015.

الوحدة: ألاف الدولارات الأمريكي.

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على القوائم المالية الموحدة لمجموعة البنك العربي(2008-2009-2010-2011-2012-2013-2014-2015).

أولا) تحليل نسبة التغطية النقدية:

السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
نسبة التغطية النقدية	%268.6	%249.7	%57.9	%147.4	%178.5	%73.5	%48.2	%391.6
نسبة المدفوعات اللازمة لتسديد فوائد الديون	%35.5	%28.4	%316	%157.5	%104.3	%165.5	%486.6	%133.4
نسبة تغطية النقد المدين	%15.06	%12.37	%1.22	%5.12	%4.56	%2.87	%0.94	%3.31

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن نسبة التغطية النقدية لسنتي 2008 و2009 قد بلغت (268.6%-249.7%) عل التوالي، أما سنة 2010 شهدت انخفاضا كبير حيث وصل إلى(57.9%) وهي نسبة ضئيلة جدا مقارنة بسابقتها، ثم لتعاود الارتفاع إلى(147.4% و178.5%) سنتي 2011-2012 على التوالي، ثم إنخفضت إلى 73.5% سنة 2013 لتصل إلى أدنى نسبة لها سنة 2014 إلى (48.2%)، ثم عادت إلى الارتفاع لتصل إلى أعلى نسبة لها 391.6% سنة 2015.

ثانيا) تحليل نسبة المدفوعات اللازمة لتسديد فوائد الديون:

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن نسبة المدفوعات اللازمة لتسديد فوائد الديون سنة 2008 بلغت (35.5%) لتنخفض إلى أدنى مستوى لها سنة 2009 لتصل إلى (28.4%)، ثم ارتفعت إلى 316% سنة 2010، لتعود وتنخفض سنتي 2011 و2012 لتصل إلى (157.5%-104.3%) على

التوالي، ثم ارتفعت سنة 2013 إذ بلغت (165.5%)، أما سنة2014 شهدت ارتفاعا ملحوظا حيث وصلت إلى (486.6%) وهي أعلى نسبة لها، لتعود وتنخفض سنة 2015 إلى (133.4%).

ثالثا) تحليل نسبة تغطية النقد المدين:

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن نسبة تغطية النقد المدين بلغت أعلى مستوى لها سنة 2008 حيث بلغت (15.06%)، ثم بدأت تنخفض تدريجيا حيث وصلت سنة 2009 إلى (12.37) أما سنة 2010 بلغت (1.22%)، لتشهد ارتفاعا نسبيا وصل إلى (5.12%) سنة 2011، ثم إنخفضت سنتي 2012 و2013 إلى (4.56%-2.87%) على التوالي، أما سنة 2014 بلغت الحد الأدنى لنسبة تغطية النقد المدين ب (0.94%)، لتعود وترتفع إلى (3.31%) سنة 2015.

الشكل رقم(5): المنحنى البياني للتدفقات النقدية لمجموعة البنك العربي خلال الفترة الممتدة من 2008 إلى 2015.

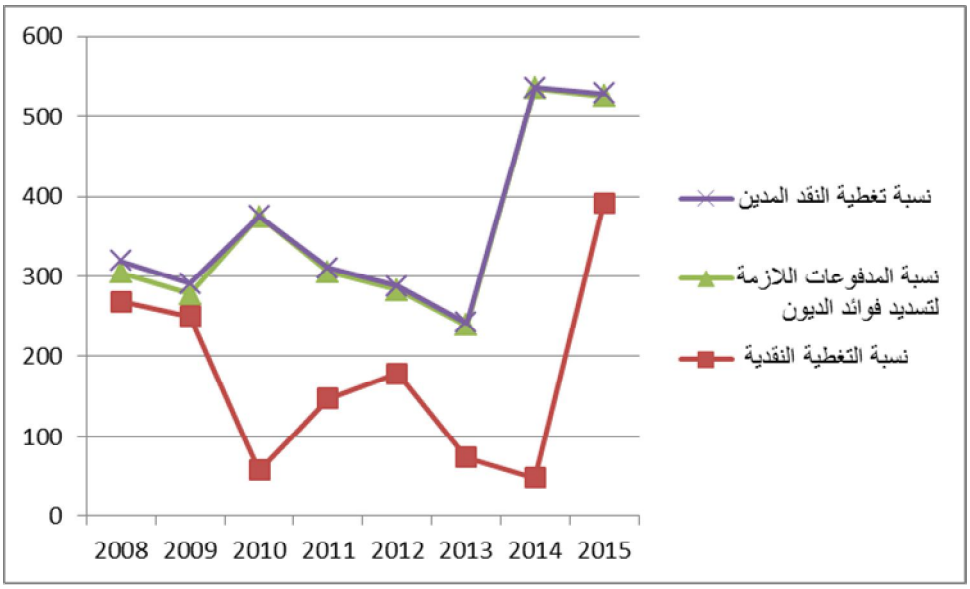

المصدر: من إعداد الطلبة بالإعتماد على جدول رقم (3).

أولا) تفسير نسبة التغطية النقدية:

يفسر الإرتفاع في نسب التغطية النقدية بسبب ارتفاع التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية، والزيادة في الدائنين والإيداعات المتمثلة بالحسابات الجارية، وانخفاض التدفقات النقدية من عمليات الاستثمار وتوظيف أموال المصرف في الاستثمارات المالية قصيرة الأجل تسهم في توفير السيولة النقدية وتحقق العوائد للمصرف، إضافة إلى انخفاض التدفقات النقدية من عمليات التمويل وذلك بسبب تسديد القروض وقلة المبالغ المحتجزة كاحتياطيات .

-أما الانخفاض في نسب التغطية النقدية فيفسر على أنه انخفاض التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية إلا أنه نلاحظ المصرف توسع في توظيف أموال المصرف في الاستثمارات أدى إلى العجز بالنقدية رغم زيادة المبالغ المحجوزة كاحتياطيات، إضافة الى إرتفاع صافي تدفق نقدي تمويلي وذلك لزيادة القروض الطويلة الأجل، والمفروض أن يكون هناك تخطيط للسياسة النقدية ومقدار السيولة الواجب الاحتفاظ بها لتسديد الالتزامات والعجز بالنقدية.

ثانيا) تفسير نسبة المدفوعات اللازمة لتسديد فوائد الديون**:**

وهي شبيهة بنسبة التغطية النقدية، إلا أنها تعتمد على الأصول السائلة مطروح منها المطلوبات المتداولة لرصد الفترة الزمنية التي تمكن البنك من خلالها بتمويل نفقاتها التشغيلية اليومية المتوقعة، عند المستوى الحالي من النشاط، وذلك بالاعتماد على مواردها الخاصة .

فكلما ارتفعت هذه النسبة دل ذلك ارتفاع نسبة الأصول السائلة وفوائد الديون مع انخفاض نسبة المطلوبات المتداولة، وبالتالي ارتفاع نسبة تمويل النفقات التشغيلية اليومية المتوقعة، والعكس صحيح.

ثالثا) تفسير نسبة تغطية النقد المدين:

وتبين هذه النسبة عدد مرات قابلية التدفقات النقدية المتولدة من الأنشطة التشغيلية على تغطية التزامات البنك المتداولة، وهي مؤشر على قدرة البنك على تسديد الفواتير والالتزامات قصيرة الأجل، من نسبة السيولة النقدية الناتجة عن الأنشطة التشغيلية.

حيث أنه كلما ارتفعت نسبة تغطية النقد المدين كلما زادت التدفقات النقدية من النشطة التشغيلية، و انخفاض نسبة مجموع المطلوبات، إضافة إلى انخفاض في التدفقات النقدية من عمليات الإستثمار و التوظيف والتمويل، و العكس صحيح في حالة إرتفاع نسبة تغطية النقد المدين.

المطلب الثالث: تحليل معدل كفاية رأس المال

توصلت لجنة بازلII بعد مناقشات مستضيفة مفهوم محدد لكفاية لرأس المال، حيث قامت بوضع نسبة معينة من كفاية لرأس المال يجب على البنوك احترامها،وهي تعتبر كمقياس للعلاقة بين ر أس المال بمفهوم أكثر شمولاً من ناحية وبين الأصول والالتزامات العرضية الخطرة مرجحة من ناحية أخرى.

حيث يتم حسابه كما يلي:

أولا) حساب معدل كفاية رأس المال = $\frac{\text{حقوق الملكية}}{\text{الموجودات المرجحة بأوزان المخاطر}} * 100$

معدل كفاية رأس المال = $\frac{4671000}{28803881} * 100$ = (16.22%) لسنة 2008

وبهذه الطريقة يتم حساب معدل كفاية رأس المال لباقي سنوات الدراسة.

الجدول رقم(4): مقارن لنسبة كفاية رأس المال لمجموعة البنك العربي للفترة الممتدة من 2008 إلى 2015 تبعا لقاعدة بازل II.

الوحدة: ألاف الدولارات الأمريكي.

السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
معدل كفاية رأس المال	%16.22	%16.98	%14.40	%15.01	%15.09	%15.15	%14.80	%14.20

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد علىالقوائم المالية الموحدة لمجموعة البنك العربي(2008-2009-2010-2011-2012-2013-2014-2015).

ثانيا) تحليل كفاية رأس المال:

يلاحظ من الجدول نسبة كفاية رأس المال بلغت 16.22% سنة 2008 لتصل إلى الحد الأقصى سنة 2009 بنسبة 16.68% حيث انخفضت إلى 14.40% سنة 2010، ثم عادت إلى الارتفاع في السنوات 2011-2012-2013 لتصل إلى (15.01%-15.09%-15.15%) على التوالي، ثم انخفضت نسبة كفاية رأس المال في سنتي 2014-2015 إذ بلغت (14.80%-14.20%) على التوالي.

الشكل رقم(6): المنحنى البياني لنسبة كفاية رأس المال لمجموعة البنك العربي خلال الفترة الممتدة من 2008 إلى 2015.

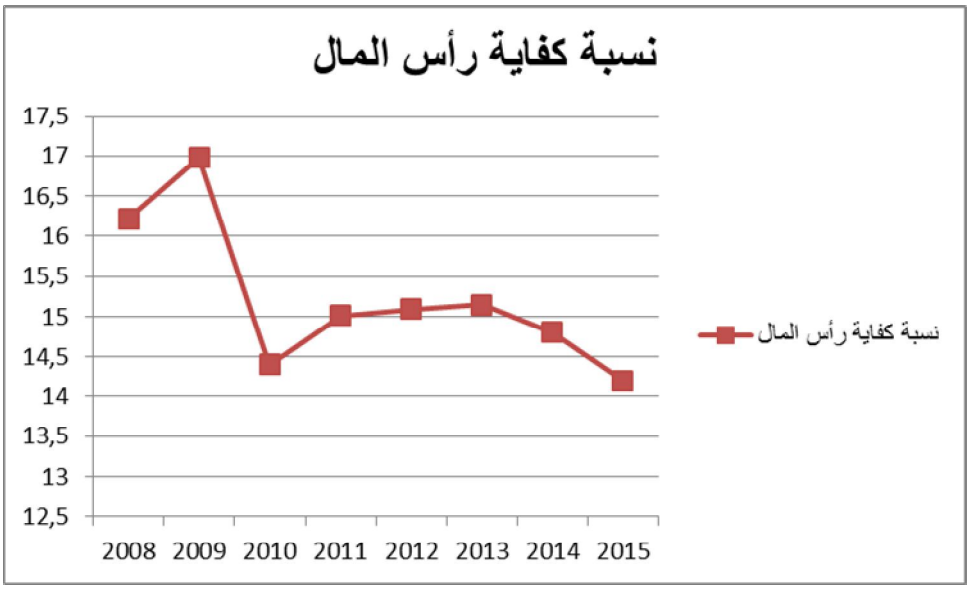

المصدر: من إعداد الطلبة بالإعتماد على جدول رقم (4).

ثالثا) تفسير كفاية رأس المال:

نلاحظ من خلال المنحنى أن البنك العربي يحافظ على معدلات كفاية رأس المال تزيد عن الحدود المطلوبة بموجب قرارات لجنة بازلII البالغة 8% ومتطلبات البنك المركزي الأردني البالغة(12%) وهذا راجع إلى أن البنك يتبع سياسة تحفظية لمواجه مخاطر السيولة واتخاذ إجراءات احترازيه برفع كفاية رأس المال، حيث أن كفاية رأس المال تشير على قدرة موجودات البنك العربي في تغطية المطلوبات، ويمكن بيان كفاية رأس المال من خلال تقسيم حق الملكية على مجموع الموجودات الخطرة المتمثلة بالأوراق التجارية المخصومة والقروض والسلفيات.

كما تدل هذه النتائج على قوة المركز المالي للبنك العربي، وعلى أن إدارة مخاطر البنك العربي تسعى إلى زيادة رأس مالها لمعالجة مخاطر السيولة إضافة مخاطر الائتمان، ومخاطر السوق ومخاطر التشغيل.

خلاصة الفصل:

إن أسلوب البك العربي الشامل في قياس وا إدارة مخاطر السيولة يعطي المجموعة الثقة الكاملة في قدرتها على مواجهة كافة التطورات غير المتوقعة في أوضاع السوق، مع الاستمرار بالوفاء بالتزاماتها تجاه العملاء والجهات الرقابية، حيث يستخدم البنك أساليب متعددة لقياس وتحليل نسب السيولة، والتي تساعد البنك على تخطيط وإدارة موارده المالية بالإضافة إلى تحديد عدم التطابق في الموجودات والمطلوبات والذي من الممكن أن يعرض البنك لمخاطر السيولة.

وهذا ما حقق للبنك نموا بالأرباح التشغيلية، مما يعكس قدرته المستمرة على توليد الأرباح، مستفيدا من انتشاره في العديد من الأسواق و خصوصا أسواق الخليج العربي وشمال إفريقيا الأمر الذي مكنه من تنويع مصادر الدخل و المحافظة على النمو المستدام في الأرباح.

خاتمة عامة

الخاتمة:

تعتبر السيولةوا إدارتها من أهم القضايا الجديرة بالاهتمام في مجال الصيرفة، لصعوبةإدار تها في ظل الظروف المحيطة بها، و لأن مخاطر السيولة هي الهاجس الملازم لنشاط البنوك، فإن عليها أن تسعى جاهدة لتبني إدارة كفؤ لهذه المخاطر حتى تبقى في منئ عن هذه الازمات، حيث أن خطر السيولة هو من المخاطر الكبرى التي تواجه النشاط المصرفي، فهو عبارة عن النتيجة الطبيعية لعدم توافق اجال التحويل بين الاستخدامات والموارد، ومنه فإن الأمر هنا لا يتعلق بتفاد هذا الخطر بقدر ما يتعلق بإمكانية تحديده وتقييمه وبالتالي إدارته.

حيث لعبت لجنة بازلII و بازلIII للرقابة المصرفية دورا هاما لتنسيق أنظمة الرقابة على السيولة في البنوك، حيث تهدف من خلال هذه المعايير إلى تحقيق درجة أكبر من التناسب بين رأس المال من البنك وأصوله الخطرة، و تدعيم فعالية الدور الرقابي للبنوك المركزية والسلطات النقدية، كما تركز على تشجيع انضباط السوق المصرفي، من خلال تطوير متطلبات إفصاح البنوك على قدر أكبر من المعلومات.

وعلى الرغم من صعوبة التحديات و تقلب الظروف واضطراب الاوضاع المالية والاقتصادية التي تأثر على أنشطة البنوك، إلا أن البنك العربي حافظ على كفاءته التشغيلية من خلال السيطرة على المصاريف التشغيلية، كما واصل البنك المحافظة على أفضل المؤشرات المالية، و احتفاظه بنسبة سيولة مرتفعة لدعم عمليات البنك و حماية مساهميه و عملائه مع المحافظة أيضا على نسبة مرتفعة ومريحة لكفاية رأس المال، الى جانب تحسين معدلات العائد المتحققة للمساهمين ورفع الكفاءة التشغيلية من خلال تعزيز كفاءة العمليات و إجراءات العمل، هذا بالإضافة الى مواصلة تبني السياسات الائتمانية الحصينة وتطبيق أفضل الممارسات على صعيد إدارة المخاطر السيولة.

-اختبار الفرضيات:

- يعتبر كل من الفائض النقدي أو العجز في السيولة عنصران غير مرغوب فيهما لأنهما يسببان جملة من الآثار المتتالية التي تؤدي في النهاية إلى نقص العائد على الأموال المستثمرة من ناحيةوا إلى نقص المنافع الاجتماعية والاقتصادية التي يقدمها البنك من ناحية أخرى، و هذا ما تمثله الفرضية الاولى.
- قامت اللجنة باقتراح معايير جديدة لإدارة ومراقبة مخاطر السيولة في البنوك نظرا لأهميتها في القطاع المصرفي خاصة بعد حدوث الأزمة العالمية ولقد جاءت بنسبتين للسيولة النسبة الأولى في الأجل القصير (نسبة تغطية السيولة) والثانية في الأجل المتوسط والطويل(نسبة التمويل المستقر الصافية)،و هذا ما تمثله الفرضية الثانية.

- يتبع البنك العربي سياسة تحفظية لمواجه مخاطر السيولة واتخاذه إجراءات احترازيه، إذ يحافظ على معدلات كفاية رأس المال تزيد عن الحدود المطلوبة بموجب قرارات لجنة بازلII البالغة 8%، و هذا ما تمثله الفرضية الثالثة.

و من خلال هذا نستخلص النتائج التالية:

- تعمل الجهات الرقابية في البنك على فرض نسب معينة من السيولة القانونية و الاحتياطي القانوني بشكل دوري ومنظم.

- تقوم البنوك بإعداد مؤشرات ونسب مالية تحليلية للتعرف على ربحيتها ومركزها المالي ،وكذلك تعتمد على قائمة التدفقات النقدية في قياس أدائها والتعرف على السيولة المتوفرة لديها، في مجال أدوات القياس المستخدمة في أدارة مخاطر السيولة.

- التواصل والتنسيق الدائم بين القائمين على وضع سياسات السيولة وبين الجهات الأخرى التي يتوفر لديها معلومات تؤثر على وضع السيولة.

- يقدم البنك العربي مجموعة واسعة من المنتجات والخدمات المصرفية وجدت لتلبية احتياجات الأفراد والشركات وغيرها من المؤسسات المالية العالمية. وتشمل هذه الخدمات المصرفية المجالات التالية: الخدمات المصرفية للأفراد وخدمات الشركات والمؤسسات المالية وأعمال الخزينة.

- يقوم البنك العربي باستغلال فائض السيولة المتوفرة لدى البنك بتوجيهها الى الاستثمار من اجل تحقيق عوائد مرضية تمكن البنك من مواجهة التزاماته و تحصيل حقوقه بتواريخها.

- بينت نتائج التحليل الدور الكبير و الفعال لإدارة المخاطر في مجموعة البنك العربي، و ما حققته من تدفقات نقدية بقيم معتبرة، وهو ما ينعكس على نسبة العائد المحقق لديها.

التوصيات:

- توفير قاعدة بيانات شاملة وكافية تشمل الأقسام المصرفية العاملة على توظيف السيولة وجمع معلومات حسب طبيعة الاستثمارات وأنواعها وآجالها ومعلومات عن المصارف المنافسة، وعن الأسواق المالية وكافة المعلومات التي تساعد هذه الإدارة لتحقيق أهدافها.

- يجب أن تكون القرارات الخاصة ب إدارة السيولة مرنة و تراجع باستمرار لتجنب فائض أو نقص في السيولة.

- العمل على إيجاد دراسات أكاديمية وندوات ودورات متخصصة لتقييم وقياس تكلفة مخاطر السيولة.

- ضرورة وضع البنوك ل المخصصات والاحتياطيات اللازمة لمواجهة المخاطر التي يتوقع أن تواجهها البنوك.

- إيجاد وحدات رقابة داخلية فعالة تابعة لإدارة السيولة ذات آلية خاصة للتحكم في السيولة.

-التعرف على مواطن التعارض بين الربحية والسيولة والعمل على معالجتها.

- يجب على البنوك التجارية التعامل مع السيولة النقدية بحذر إذ أن زيادتها بشكل كبير يؤدي الى انخفاض نسبة توظيف الاموال، ونقصانها بشكل يؤدي الى التعرض لمشاكل العسر المالي وعدم المقدرة على مواجهة متطلباتها المالية.

- الاعتماد على الأساليب العلمية في الكشف عن نقاط القوة والضعف التي قد تتعرض لها البنوك من ناحية السيولة وخاصة في الظروف الاقتصادية والسياسية السيئة.

- ضرورة الاهتمام بفائض السيولة المتوفرة لدى البنوك في أوجه استثمارية متنوعة من اجل زيادة ربحية البنك وكذلك الحفاظ على القيمة الزمنية للنقود.

- العمل على توفير أدوات قياس ماليةوا إدارية مناسبة من اجل تجنب مخاطر السيولة لعدم الوقوع في عسر مالي الذي يؤدي بدورة إلى الإفلاس.

- وضع خطط وأنظمة إنذار مبكر لمراقبة ومتابعة حركة عناصر السيولة البنكية بشكل يومي، كي تكون إحدى الأساليب المستخدمة لضبط مخاطر ونقص السيولة التي تتعرض لها البنوك على كافة المستويات .

قائمة المصادر

والمراجع

قائمة المراجع:

الكتب:

1- أبو عتروس عبد الحق، الوجيز في البنوك التجارية (عمليات تقنيات وتطبيقات)، قسنطينة، الجزائر، 2000.

2- توماس ماير، جيمس دوسينيري، روبرت ألبير، النقود و البنوك و الإقتصاد، دار المريخ، الرياض، السعودية، 1996.

3- خالد أمين عبد الله، العمليات المصرفية (الطرق المحاسبية الحديثة)، دار وائل للطباعة والنشر، الطبعة الثانية، عمان، الأردن، 2000.

4- خالد وهيب الراوي، إدارة المخاطر المالية، الطبعة الأولى، دار المسيرة، عمان، الأردن، 2009.

5- سامر جلدة، البنوك التجارية والتسويق المصرفي، الطبعة الأولى، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، عمان، 2009.

6- سعيد سيف النصر، دور البنوك التجارية في إستثمار أموال العملاء(دراسة تطبيقية تحليلية)، شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2004.

7- صادق راشد الشمري، إدارة المصارف(الواقع والتطبيقات العملية)، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009.

8- صلاح الدين حسن السيسي، الرقابة على البنوك ومنظمات الأعمال تقييم أداء البنوك والمخاطر المصرفية الإلكترونية، الطبعة الأولى، دار الكتاب الحديث، القاهرة، مصر، 2010.

9- صلاح الدين حسن، تحليل وا إدارة و حوكمة المخاطر المصرفية الإلكترونية، الطبعة الأولى، دار الكتاب الحديث، القاهرة، مصر،2010.

10- طارق عبد العال حماده، إدارة المخاطر، أفراد، إدارات، شركات، بنوك، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2003.

11- عبد الحميد الشواربي، محمد عبد الحميد الشواربي، إدارة المخاطر الائتمانية، منشأة المعارف، الإسكندرية، مصر، 2009.

12- عبد الرزاق الشحادة، محاسبة المنشأة المالية (البنوك التجارية)، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن،1998.

13- عبد الغفار الحنفي، عبد السلام أبو قحف، إدارة البنوك و تطبيقاتها، الطبعة الأولى، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2000.

14- غالب الرفاعي، عبد الحفيظ بلعربي، إقتصاديات النقود والبنوك، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2002.

15- محمد عبد الخالق، الإدارة المالية والمصرفية، الطبعة الأولى، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، عمان، 2010.16--- محمد سعيد

أنور سلطان، إدارة البنوك، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2005.

17-محمود يونس، عبد النعيم مبارك، النقود وأعمال البنوك والأسواق المالية، الدار الجامعية، 2003.

18- مهند حنا نقولا عيسى، إدارة مخاطر المحافظ الائتمانية، الطبعة الأولى، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010.

19- وجدى حامد حجازي، تخطيط و إدارة السيولة النقدية، دار التعليم الجامعي للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر، 2010.

مذكرات وأطروحات:

1-بوضياف جهاد، إدارة مخاطر السيولة في البنوك الإسلامية-دراسة حالة بنك البركة الجزائري، مذكرة لنيل شهادة الماستر غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2014-2015.

2-حكيم براضية، التصكيك ودوره في إدارة السيولة بالبنوك الإسلامية مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص محاسبة ومالية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف ،2010-2011،

3-حياة نجار، إدارة المخاطر المصرفية وفق اتفاقية بازل، دراسة واقع البنوك التجارية العمومية الجزائرية، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الإقتصادية، جامعة فرحات عباس1، سطيف،2013-2014.

4-نصر رمضان أحلاسه، دور المعلومات المحاسبية والمالية في إدارة مخاطر السيولة، رسالة استكمال متطلبات الحصول على درجة الماجستير في المحاسبة والتمويل، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة،2013.

5-هيفاء غانية، إدارة المخاطر المصرفية على ضوء مقررات بازل 2 و3- دراسة ميدانية لعينة من البنوك الجزائرية وكالات الوادي- مذكرة ماستر غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي،2014-2015.

مجلات و مقالات:

1-أحلام بوعبدلي، عائشة طبي، إدارة مخاطر السيولة في البنوك الإسلامية و البنوك التقليدية، دراسة مقارنة لعينة من البنوك العاملة في قطر للفترة 2011-2014، مجلة الرؤى اقتصادية، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، الجزائر، العدد8، جوان2015.

2-بركات سارة، دور الإجراءات الإحترازية في مواجهة مخاطر سوء الحوكمة مع الإشارة الى حالة الجزائر، أبحاث إقتصادية وا إدارية، العدد17، بسكرة، الجزائر.

3-سالم عبد العزيز الصباح، القواعد الخاصة بنظام السيولة والتعليمات الصادرة بشأن أوضاع السيولة في الجهاز المصرفي، الباب الثاني: القانون، والتعليمات والضوابط الإشرافية والرقابية، الكويت، 1995.

4-طارق عامر، التعليمات الرقابية بشأن إدارة مخاطر السيولة وفقاً لمقررات بازل III، البنك المركزي المصري قطاع الرقابة والإشراف،2016.

5-نضال رؤوف أحمد، دراسة تحليلية لمخاطر السيولة باستخدام كشف التدفق النقدي مع بيان أثرها على كفاية رأس المال في القطاع المصرفي دراسة تطبيقية لمصرف الرافدين، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، بغداد،العدد36، 2013.

المواقع الإلكترونية:

http://www.marefa.org/%D8%A7%D9%84%D8%A8%D9%86%D9%83_%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A8%D9%8A

قائمة المراجع:

http://www.arabbank.com/uploads/Reports/2008a.pdf

http://www.arabbank.com/uploads/Reports/2009a.pdf

http://www.arabbank.com/uploads/Reports/2010a.pdf

http://www.arabbank.com/uploads/Reports/2011a.pdf

http://www.arabbank.com/uploads/Reports/2012a.pdf

http://www.arabbank.com/uploads/Reports/2013a.pdf

http://www.arabbank.com/uploads/Reports/2014a.pdf

http://www.arabbank.com/uploads/Reports/2015a.pdf

https://www.bank-abc.com/world/jordan/ar/aboutabc/management/pages/organizationalchart.aspx

الملاحق

الملخص:

تعتبر السيولة وادارتها من أهم القضاياالمهمـّة في المصارف التجارية، فقد يخسر المصرف عدداً من زبائنه نتيجة عدم توفر السيولة الكافية أو عدم إمكانية تلبية طلباتهم في الوقت المناسب مما يعرضه الى خطر الافلاس.

وقد قمنا في هذه الدراسةبتسليط الضو ء على مجموعة البنك العربي، من خلال إلقاء نظرة عامة حول إدارة مخاطر السيولة و معرفة واقع وتكوين السيولة وطرق قياس ومتابعة مخاطرها و ذلك خلال الفترة (2008-2015).

و قد توصلت الدراسة الى ان البنك العربي يتمتع بنسب سيولة عالية، مقابل تحقيقه لأرباح جيدة من خلال زيادته للأرباح التشغيلية و ضبط المصاريف و إيفائه بالتزاماته في اجالها المحددة، و هو ما يعزز مكانته في السوق المصرفية و هو ما يبعث الثقة لدى عملائه، حيث أظهر قدرة عالية في مواجهة مختلف الصعوبات التي تواجهه.

الكلمات المفتاحية: السيولة، إدارة مخاطر ، الرقابة المصرفية.

Abstract:

Liquidity is considered one of the most important issues in commercial banks. The bank may lose a number of its customers due to the lack of sufficient liquidity or the inability to meet their demands in a timely manner, which puts it at risk of bankruptcy.

In this study, we have highlighted the Arab Bank Group by providing an overview of the management of liquidity risk, knowledge of the reality and composition of liquidity, methods of measurement and monitoring of risks through

Period (2008-2015).

The study found that Arab Bank enjoys high liquidity ratios in return for achieving good profits by increasing its operating profits, controlling expenses and meeting its obligations in its specific fields, which enhances its position in the banking market and is a source of confidence for its customers. High capacity in the face of various difficulties.

Key word: Liquidity, Risk Management, Banking Supervision.